



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية مجلس الأمة  
الثاني عشر المنعقدة في ١٦ محرم ١٤١٦ هجرية الموافق ١٤ / ٦ / ١٩٩٥ م .

الجلد (٣٢)

العدد (٢)

الصفحة

#### - جدول الأعمال -

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي الشطي .
- ب- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد داوودية .
- ج- طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

هكذا من الأصل

صفحة

٣- الردود على الأسئلة :

- ١- كتاب معالي وزير النقل رقم ( ٦٣٢ ) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم ( ١٢٩ ) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .
- ٢- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ( ٩٨٢ ) تاريخ ١٩٩٥/١/٣٠ ، جواباً على السؤال رقم ( ٨٢ ) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
- ٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ( ٢٠٦٢ ) تاريخ ١٩٩٥/٣/١١ ، جواباً على السؤال رقم ( ٩٤ ) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
- ٤- قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ١٩٩٥/٦/١١ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- ٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٩٢

حيث يوم الأحد ١٩٩٥/٦/١٨ الساعة الخامسة مساءً .

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٦/١٤ م ٣

محضر الجلسة

- ٧- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
- ٨- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .
- ٩- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
- ١٠- معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
- ١١- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
- ١٢- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .
- ١٣- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- ١٤- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .
- ١٥- معالي الدكتور ريماء خلف الهندي : وزير التخطيط .
- ١٦- معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الأشغال العامة والإسكان .
- ١٧- معالي السيد عادل القضاة : وزير التكوين .
- ١٨- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
- ١٩- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .
- ٢٠- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/٦/١٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة الاعضاء السادة : معالي السيد عبد الكريم الكباريتي ، السيد علي الشطي ، السيد محمد داودية .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لا أحد .

وحضر من الحكومة :

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥- معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

هكذا من الأصل



معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل : ، أعلن بدء الجلسة .  
السيد الأمين العام جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى .

السيد الأمين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي الشطي .

ب- طلب معذرة مقدم من السيد محمد داودية .

ج- طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد الأمين العام :

٣- الردود على الأسئلة :

١- كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٢) تاريخ

٢١- معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٢٢- معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل .

٢٣- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٤- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

٢٥- معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير الدولة .

٢٦- معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .

٢٧- معالي الدكتور محي الدين توك : وزير التنمية الإدارية .

٢٨- معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٩- معالي السيد عبد الله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

٣٠- معالي السيدة سلوى المصري : وزيرة التنمية الاجتماعية .

وحضر من الامانة العامة :

السيد لؤي عطيات ، السيد علي الحسيان ،

السيد محمد الرديني ، السيد عثمان النجدادي .

والاسباب الداعية لإنشاء الرصيف متعدد الأغراض والجدوى الاقتصادية ولماذا منح حق الانشاء للقطاع الخاص ولماذا رفض هذا المشروع قبل عامين ثم أعيد مجدداً .

ماذا سيعود على الخزينة من هذا العقد .  
الموضوع متعلق بمؤسسة المواني

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أحمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٦٠ / ٣٣ / ٦٣٢

الموافق : ٩ / ٢ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٤/١٦/٣

١٤٢ تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ومرفقه السؤال رقم

(١٢٩) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ المقدم من سعادة

النائب السيد - أحمد الكساسبة بخصوص

الاسباب الداعية لإنشاء رصيف متعدد الأغراض

في ميناء العقبة .

أرجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :

١. في منتصف عام ١٩٩٢ قامت مؤسسة

المواني بوضع اسس وشروط للاستثمار في بناء

الأرصعة واستغلالها من قبل القطاع الخاص منرق

رقم (١) وتم عرضها على مجلس إدارة المؤسسة

١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٩) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ١٤٢

التاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٥

معالي وزير النقل

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(١٢٩) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، المقدم من سعادة

النائب السيد أحمد الكساسبة .

رجاء الاطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الموافق : ١ / ١ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير النقل للإجابة عنه خلال المدة المحددة

في النظام الداخلي .

نص السؤال : أرجو تزويدي بالمعلومات

هكذا في الأصل



في عدة جلسات حيث وافق عليها بعد اجراء التعديلات اللازمة عليها وتعميمها على الشركات الملاحية الاردنية بهدف قيامها بالاستثمار في هذا المجال .

٢. ورد عرض من شركة خدمات الشحن للتجارة الدولية وهي احدى شركات الملاحة الاردنية تتضمن رغبتهم في الاستثمار ضمن الشروط والاسس المشار لها وتم الطلب من الشركة المذكورة تقديم الدراسة الفنية والاقتصادية المطلوبة وكلفة الاستثمار وبعد دراسة ذلك من قبل المختصين في مؤسسة الموانئ واجراء بعض التعديلات عليها عرضت على مجلس ادارة المؤسسة حيث وافق على مبدأ الاستثمار من قبل هذه الشركة في بناء رصيف متعدد الأغراض وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة والشركة وفق الاسس والشروط الخاصة بالاستثمار مرفق رقم (٧).

٣. قامت مؤسسة الموانئ بالطلب من الشركة المذكورة تزويدها بمعلومات عن الجهات التي ستقوم بتنفيذ المشروع بالإضافة لأسماء المشاركين فيها وتحليلاتهم المالية والعملية والذي على ضوءه سيتم تحضير مسودة اتفاقية من قبل المستشار القانوني للمؤسسة لعرضها على مجلس الادارة تمهيداً لتوقيعها مع الشركة .

٤. تم عرض موضوع قيام القطاع الخاص بالاستثمار في إنشاء رصيف متعدد الأغراض على مجلس الوزراء الموقر بموجب كتابي رقم ٣١٦٠/٩/٩٠ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٠ حيث صدر قرارينجلين الوزراء في جلسته المعقودة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ بالموافقة من حيث المبدأ على قيام القطاع الخاص بالاستثمار في إنشاء رصيف المذكور أعلاه ، على ان تقوم وزارة النقل - مؤسسة الموانئ بوضع دراسة متكاملة بالنسبة للجدوى الاقتصادية للمشروع من منظور الدولة والاقتصاد الوطني وتحديد العلاقات المالية والتعاقدية بين الاطراف ذات العلاقة والاعلان عن اسس وشروط الاستثمار ضمن دعوة مفتوحة لكافة المستثمرين ومن ثم عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن ، مرفقا طيه كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٦١٥/١/١١/٥٢٤ تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٥ بهذا الخصوص مرفق (٣) .

٥. على ضوء ما ورد في البند (٤) اعلاه تم اتخاذ قرار مجلس ادارة المؤسسة رقم (٩٤/١٦) تاريخ ١٩٩٤/١/١٣ بتكليف الجمعية العلمية الملكية لوضع دراسة جدوى اقتصادية من منظور الدولة لإنشاء الرصيف المشار وقد تم تكليف الجمعية بذلك بموجب كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ رقم ٣٤٧٧٣/١/٧/٩ تاريخ ١٩٩٤/١/١٣ للرفق صورة عنه مرفق (٤) .

٦. بعد تقديم الدراسة من الجمعية العلمية الملكية تم عرضها على مجلس ادارة المؤسسة والذي درسها واصبلر قراره رقم ٩٤/٢٩ تاريخ ٩/١٥/١٩٩٤ والذي نص على ( بحث المجلس موضوع كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ رقم ٩/٧/١٩٩٤ تاريخ ١٩٩٤/٩/٩ بخصوص دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء رصيف متعدد الأغراض في ميناء العقبة ومرفقه الدراسة

المقدمة من الجمعية العلمية الملكية بالخصوص . للاستثمار المجدي في احد مرافق الدولة .

واقبلوا الاحترام "

سمير قنوار

وزير النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

اسس وشروط الاستثمار في بناء الارصفة واستغلالها من قبل القطاع الخاص في الميناء

١. موقع الرصيف :

الموقع المقترح لإنشاء الرصيف الممكن استثماره من قبل القطاع الخاص هو :

أ- ميناء الحاويات .

ب- الميناء الصناعي .

ج- رصيف الانخشاب ( مع الاحتفاظ بأولوية الاصطلاف لسفن الانخشاب والحوض المائي الخاص لتجميع الانخشاب ) على ان يكون الرصيف من النوع الدائم من الحرساة ومتعدد الأغراض ويكفل بمناولة البضائع بما فيها المواد السائلة .

٢. شكل الاستثمار وعوائده :

أ. يقوم المستثمر بتمويل وتنفيذ المشروع الذي يتضمن الرصيف وتجهيزاته ومعدات المناولة اللازمة واستصلاح وإنشاء وبناء المستودعات والمكاتب اللازمة واية المنشآت مكتملة المناولة البضائع على الرصيف كالبوابات المتوافقة للمؤسسة ويحيت تكون المعدات والتجهيزات

قرر المجلس وبعد مناقشة مستفيضة لهذا الموضوع وبناء على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٦١٥/١/١١/٥٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٨/٢٥ المتضمن الموافقة من حيث المبدأ على قيام القطاع الخاص بالاستثمار في إنشاء رصيف متعدد الأغراض ضمن منظور الدولة والاقتصاد الوطني والطلب من معالي رئيس مجلس الادارة برفع الدراسة المعدة من قبل الجمعية العلمية الملكية لمجلس الوزراء على ان يتم ايضا عرض هذه الدراسة المعدة على الخبراء الياباليون عند اعدادهم مخطط شامل " MASTER PLAN " للشاطئ الجنوبي لميناء العقبة لتحديد موقع للرصيف .

بما تقدم يتضح لمعاليكم ان موضوع إنشاء الرصيف متعدد الأغراض لا زال قيد الدراسة وعلى ضوء عرض الموضوع على مجلس الوزراء والقرار الذي سيتخذه سيتم السير بالاجراءات اللازمة لهذا المشروع علما ان الفائدة التي ستعود على الدولة في حالة قيام القطاع الخاص ببناء الرصيف واستثماره لفترة محددة وفق اتفاق وشروط تحدد في حينه هو امتلاك الدولة بمخلة في مؤسسة الموانئ لهذا المشروع بعد فترة الاستثمار التي سيتفق عليها بموجب العقد الذي سيبرم مع الجهة التي سيتم اعتمادها لهذه الغاية ، إضافة لعدم اضطرار الدولة للاقتراض لتمويل بناء مثل هذا الرصيف ، علما ان توفير العمل لهذا الرصيف سيكون من مسؤولية القطاع الخاص ، كما انه سيوفر فرصة هائلة للعديد من المواطنين

هكذا منه الفصل



- المكونة للمشروع متطورة وحديثة وذات صفة استعمال دائم .
- ب. يقوم المستثمر بإدارة وتشغيل الرصيف بالاتفاق مع المؤسسة بحيث يتم الاستعانة بخبرات موظفي المؤسسة ما أمكن ذلك ، على أن يتم تعيين فريق متكامل من المؤسسة للاشتراك في تشغيل الرصيف وتجهيزاته خلال السنة الأخيرة من فترة الاستثمار كي يتمكن هذا الفريق من الاستمرار في إدارة الرصيف وتشغيله بعد أن تولي ملكيته المؤسسة الموائى .
- ج. مدة الاستثمار : تكون مدة الاستثمار مبدئياً خمسة عشر سنة من قبل المستثمر على أن تولي ملكية الرصيف والمنشآت والتجهيزات الثابتة إلى مؤسسة الموائى بعد هذه المدة ، على أنه يحق تعديل هذه المدة برأدها على ضوء حجم الاستثمار وذلك قبل التعاقد .
- د. عوائد الرصيف :
- أ- تقاضى المؤسسة مبلغاً مقطوعاً عن كل طن يتم مناولة على الرصيف وفق الاسس التالية ، وعلى أن لا يقل المبلغ الاجمالي عن (٢٠٠) ألف دولار امريكى سنوياً باستثناء حالات القوة القاهرة للمعرفة بالقانون المبدئي الاردني .
- الكمية المبلغ
١. (لغاية ٢٠٠٠٠٠ طن) ٢٠٠٠٠٠٠ دولار واحد للطن
٢. (٢٠٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠٠ طن) ٦٠ سناً للطن
٣. (٥٠٠٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠٠٠ طن) ٤٠ سناً للطن
٤. (١٠٠٠٠٠٠٠ فما فوق) ٢٥ سناً للطن
- ب- يتم رفع عوائد المؤسسة من دخل الرصيف الواردة في البند (أ) اعلاه في حالة رفع تعرفة المناولة على الرصيف ونفس النسبة .
- ج- في حالة تقديم المستثمر أي خصم لتشجيع الصادرات والمنتجات الوطنية الاردنية المثلح عليها والمبينة في البند (٣) ادناه تقدم المؤسسة للمستثمر خصماً بنفس النسبة للقوة .
- د- يقدم المستثمر كفالة بنكية غير مشروطة لصالح المؤسسة بقيمة (٢٠٠) ألف دولار تجدد تلقائياً طيلة فترة الاستثمار وذلك لضمان عوائد ورسم المؤسسة .
- هـ- تستوفي المؤسسة رسوم الخدمات الخاصة بالسفن كالقنطر والارشاد والتليس وأية خدمات أخرى تقدم للسفن حسب التعرفة المعمول بها في المؤسسة .
٣. نوعية البضائع والمعدات :
- أ. البضائع السائبة مثل ( الامنت ، الكلنكر ، الكبريت ، الملح ، براءة الحديد ، الرمل ، الصخر الزيتي ، تراب الزجاج ، وأية منتجات اردنية أخرى لا تتم مناولتها بواسطة ارضية المؤسسة على أن يستخدم المستثمر لذلك الغرض معدات مناولة جيدة .

- ب. الاختشاب والحديد والحردة والمعدات الخاصة لمناولتها كالروافع والروافع الشوكية .
- ج. يتم تنظيم اتفاق خاص بين المؤسسة والمستثمر في حالة تحويل اية سفن تحمل بضائع غير المذكورة اعلاه من المؤسسة للمستثمر تحدد فيه حقوق والزامات كلا الطرفين .
٤. الشروط المطلوبة في المستثمر :
- أ- شركة كبرى او ائتلاف شركات ذات رأس مال كبير على أن تقدم الخبرة المطلوبة في اعمال النقل البحري ومناولة البضائع .
- ب- يفضل المستثمر الذي يملك عقوداً ملتزماً بها لاستيراد او تصدير عن هذا الرصيف بضائع غير التي تتم مناولتها حالياً عن طريق ارضية الميناء .
٥. التعاون بين المؤسسة والمستثمر :
- أ- يتولى المستثمر تقديم دراسة فنية اقتصادية من جهة توافق عليها المؤسسة تتضمن انشاء الرصيف والمعدات من الناحية الفنية والمالية وكلفة الاستثمار وطرق تحصيل عوائد الاستثمار وكذلك المخططات التفصيلية والمواصفات لجميع بنود المشروع حيث تقوم المؤسسة بدراستها وطلب تعديلها حيثما يلزم ومن ثم اعتمادها .
- ب- على المستثمر ان يقدم أية شهادات اعتماد من شركات عالمية تطلبها المؤسسة لأي بند من بنود المشروع .
- ج- يقدم المستثمر برنامج عمل زمني محدد لتنفيذ اعمال المشروع وعلى ان يستخدم بيت خبرة مؤهل توافق عليه المؤسسة للإشراف على تنفيذ واكمال المشروع وتسميته قبل البدء باستخدامه واصدار شهادة حسن تنفيذ قبل البدء بالعمل .
- د- على المستثمر تقديم كفالة مالية بمبلغ (١٥٠) ألف دينار اردني لصالح المؤسسة او ائذاع مبلغاً مساوياً كأمالات لضمان جدية المستثمر في تنفيذ المشروع وفي حالة عدم تنفيذ المشروع خلال مدة يتعهد بها المستثمر وتوافق عليها المؤسسة يتم مصادرة الكفالة ويتم مصادرة الكفالة ايضاً في حالة عدم بدء المستثمر في تنفيذ المشروع خلا ستة اشهر من تاريخ امر المباشرة .
- هـ- التقييد التام من قبل المستثمر بالمحافظة على البيئة وذلك خلال تقديم الدراسات والمخططات اللازمة مع توفير جميع المعدات المطلوبة للمحافظة على البيئة وعدم التلوث .
- و- اذا لم يتم تحقيق عوائد الاستثمار المبينة في دراسة الجدوى الاقتصادية خلال الثلاث سنوات الاولى من تشغيل الرصيف من قبل المستثمر ما عدا اي سبب قاهر توافق عليه المؤسسة تنقل ملكية الرصيف والمنشآت إلى المؤسسة حيث

هكذا هو الحال



يشغل ويدار من قبلها دون اية التزامات تجاه المستثمر .

ز- تعليمات تشغيل الرصيف وتحديد التعرفة لماولة البضائع المختلفة على هذا الرصيف تتم بموافقة المؤسسة المسبقة عليها .

ح- للمؤسسة الحق في استعمال الرصيف ومنشأته في الاوقات التي لا يكون فيها مشغولاً من قبل المستثمر وفق الاسس التالية :

١. اذا قدمت المؤسسة معداتها وجهازها لتفريغ وتحميل السفن تدفع للمستثمر بدلاً مماثل البديل الذي تتقاضاه عنه وذلك عن كل طن يتم مناولته من قبلها .

٢. اذا لم تقدم المؤسسة اية معدات او اجهزة خاصة بالمناولة يتم تقسيم البدلات المترتبة على المناولة مناصفة بين المؤسسة والمستثمر .

ط- على للمستثمر ان يحصل على موافقة المؤسسة المسبقة في بعض الحالات الخاصة مثل اجراء تبديل في ادارة الاستثمار او مبدله او تاجر الرصيف ومنشأته للغير او في حالة اجراء اية تعديلات على الرصيف ومنشأته .

ك- اذا انحل المستثمر بأي التزام من التزاماته التي سترد في اتفاقية التعاون بين المؤسسة والمستثمر ولم يتم تصحيح الوضع خلال

مدة شهر واحد من اخطاره يحق للمؤسسة انهاء الاتفاقية واستملاك الرصيف والمنشآت التابعة له وحسب ما تنص عليه الاتفاقية ودون أي التزامات تجاه المستثمر .

ل- يتم تنظيم اتفاقية شاملة بين المؤسسة والمستثمر تحدد التزامات وحقوق كلا الطرفين كما تتضمن المنشآت الملحقة بالرصيف والتي ستؤول ملكيتها للمؤسسة بعد انتهاء مدة الاستثمار ، ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة أمام المستثمر في أي تعاقبات إلا بعد التوقيع على هذه الاتفاقية حسب الاصول .

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة تفاهم بين

مؤسسة الموانئ - وعنوانها ص.ب ( ١١٥ ) العقبة

شركة خدمات الشحن والتجارة الدولية - وعنوانها ص.ب ( ٩١٥٤٥ ) عمان

"حول الاستثمار في إنشاء رصيف متعدد الأغراض بميناء العقبة والمنشآت التابعة له ومعدات التفريغ والتحميل"

رغبة من مؤسسة الموانئ في فتح المجال أما القطاع الخاص في الاستثمار بإنشاء الارصفة واستثمارها من خلال أسس وشروط تم وضعها من قبل المؤسسة وإقرارها من قبل مجلس إدارة المؤسسة بقراره رقم ٩٢/٨٦ تاليف ١٠/٥

١٩٩٢م وتعميمها على المستثمرين من القطاع الخاص في هذا المجال . حيث لاقت هذه الرغبة تجاوباً من قبل شركة خدمات الشحن والتجارة الدولية فتقدمت بعرضها للاستثمار متضمناً الجدوى الاقتصادية والدراسة الفنية للمشروع التي تم دراستها من قبل لجنة فنية ومالية من المؤسسة ، وبعد عدة مراسلات بين الطرفين اعلاه وافقت الشركة على الاسس والشروط والتعديلات على المواصفات الفنية للرصيف ومنشأته المقترحة من اللجنة الفنية .

واستناداً لقرار مجلس إدارة المؤسسة رقم ٩٣/٩ تاريخ ٩٣/١/١٠ للتضمن تفويض مدير عام مؤسسة الموانئ الأردنية بإعداد مذكرة تفاهم ما بين المؤسسة والشركة على ضوء الاسس التي تم وضعها والموافقة عليها حسب قرار المجلس رقم ٩٢/٨٦ أعلاه .

بناء عليه ، فان مؤسسة الموانئ توافق على ان تقوم شركة خدمات الشحن والتجارة الدولية ممثلة برئيس مجلس ادارتها السيد / داود يعقوب القطيب بإنشاء رصيف في موقع رصيف الانشباب الحالي التابع للمؤسسة وبطول ( ٢٠٠ ) م وعرض ( ٣٢ ) م وغاطس لا يقل عن ( ١٤ ) م على ان يكون من النوع الدائم من الخرسانة ومتعدد الأغراض ويتكفل بمناولة البضائع بما فيها المواد السائبة بحجم استثمار يبلغ ( ١٨,٧٥ ) مليون دينار أردني وحسب المواصفات الفنية والجدوى الاقتصادية المقدمة لهذه المؤسسة والموافق عليها من قبلها .

تم اصدار مذكرة التفاهم هذه لتسهيل مهمة المستثمر المذكور في متابعة كافة الاجراءات اللازمة وتحضير كافة الوثائق والاتصال مع كافة الجهات التمويلية والاستثمارية وكل ما يتطلبه الاستثمار من خطوات للوصول الى الهدف المنشود علماً ان الشركة قامت باعلام مؤسسة الموانئ بأنها اتفقت مع مؤسسة التمويل الدولية / عضو مجموعة البنك الدولي باعتمادها جهة استشارية للمشروع ورغبة مؤسسة التمويل المذكورة المساهمة في رأس مال المشروع وتمويله بنسبة لا تزيد عن ٢٥٪ من القيمة الاجمالية للمشروع بعد حصولها على موافقة مجلس ادارتها .

ترتبط الموافقة النهائية لقيام الشركة المذكورة بالاستثمار بتنظيم اتفاقية شاملة بين المؤسسة والشركة تحدد الحقوق والتزامات كلا الطرفين وتقديم الكفالات المطلوبة للمؤسسة بموجب أسس الاستثمار .

تخضع هذه المذكرة لموافقة مجلس إدارة مؤسسة الموانئ بعد توقيع الطرفين عليها .

شركة خدمات الشحن والتجارة الدولية مؤسسة الموانئ  
داود القطيب المدير العام  
رئيس مجلس الادارة مدير عام مؤسسة الموانئ

صدرت موافقة مجلس ادارة مؤسسة الموانئ على هذه المذكرة بموجب  
القرار رقم ٩٣/١٧ تاريخ ١٩٩٣/٣/٧ .

هكذا قد انسخ



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥٢٤ - ١١ - ١٠ - ٨٦١٥

التاريخ : ٨ - ٤ - ١٤١٤

الموافق : ٢٥ - ٩ - ١٩٩٣

معالي وزير النقل

اشير إلى كتابكم رقم ٣١٦٠/٩/٦٠

تاريخ ١٩٩٣/٩/١

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على تسبيب معاليكم والمتعلق باستثمار القطاع الخاص في انشاء رصيف متعدد الأغراض في ميناء العقبة ، وبناء على توصية لجنة التنمية في اجتماعها للمعقد بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٥ ، قرر المجلس في جلسته المعقده بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ الموافقة من حيث المبدأ على قيام القطاع الخاص بالاستثمار في انشاء الرصيف المذكور أعلاه ، على أن تقوم وزارة النقل / مؤسسة الموانئ بوضع دراسة متكاملة بالنسبة للجدوى الاقتصادية للمشروع من منظور الدولة والاقتصاد الوطني وتحديد العلاقات المالية والتعاقدية بين الأطراف ذات العلاقة والاعلان عن اسس وشروط الاستثمار في بناء الرصيف ضمن دعوة مفتوحة لكافة المستثمرين ، وفي ضوء الدراسات والطلبات المقدمة من القطاع الخاص يتم عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الموانئ

العقبة

الرقم : ٣٤٧٣ / ١ / ٧ / ٩

التاريخ : ٥ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٣ / ٢ / ١٩٩٤ م

عطوفة مدير عام الجمعية العلمية الملكية

يسرني ابلاغ عطوفتكم بموافقة مجلس ادارة هذه المؤسسة بقراره رقم ٩٤/١٦ تاريخ ١٩٩٤/١/١٣ م على تكليفكم باعداد الدراسة الخاصة بالجدوى الاقتصادية بناء رصيف متعدد الأغراض بتكلفة مقدارها ستة آلاف دينار أردني .

شاكرًا حسن تعاونكم .

واقبلوا فائق الاحترام ، ، ، ،

الدكتور دريد محاسنة

مدير عام مؤسسة الموانئ

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرًا معالي الرئيس .

بداية أشكر معالي وزير النقل على استجابته على سؤالي حول الجدوى الاقتصادية والاسس التي اتخذت لانشاء رصيف متعدد الأغراض ، ومع عدم نقاضي بكلمة إجابة معاليه لنقص

المعلومات التي أوردتها رده فألني أعتبر هذا الجواب غير كافٍ واحتفظ بحقي في متابعة الأمر بالطرق المناسبة في ضوء ما يتوفر لي من

معلومات أو إعادة طرح السؤال بطريقة أخرى في الدورة العادية القادمة . وأعتبر الجواب غير كافٍ للأسباب التالية :

أولاً :- نقص المعلومات : حيث طلبت في سؤالي تزويدي بالاسس الداعية لانشاء هذا الرصيف والجدوى الاقتصادية منه ، ثم طلبت لماذا أحيل هذا المشروع على القطاع الخاص ؟ وإذا كان مجدياً لماذا لم تقوم المؤسسة وهي صاحبة الامتياز الوحيد في إنشاء الأرصفة ، إذا كان هناك جدوى وتستطيع شركة أن تقوم به فالدولة أولى والمؤسسة أولى بتنفيذ التزاماتها بموجب الامتياز الممنوح لها .

كما أن الرد لم يتضمن إجابة على استفساري عن سبب رفض المشروع قبل عامين وإعادة إحيائه رغم تغير الظروف الاقتصادية سلباً وحركة النقل والتفريغ والتحميل عبر الميناء . كما لم يتضمن الرد الدخل التقديري الذي سيعود على الخزينة من هذا المشروع .

واسمحوا لي حضرات الأخوة أن أبين لكم حقائق أظن أنها رد معاليه .

١- إن مؤسسة الموانئ تمتلك ما يقارب اثنين وعشرين رصيفاً متنوعة ما بين متعددة الأغراض وأرصفة متخصصة وعشرة أرصفة للبضائع العامة " General Cargo " ، وهناك ثلاثة أرصفة هامة ورصيفان للوسفات ورصيف للـ " Clenker " ورصيف للإرز ورصيف

للفلظ والمواد السائلة بالاضافة إلى أرصفة الركاب . هذه الأرصفة طاقاتها التشغيلية وحسب إحصائيات مؤسسة الموانئ جدول كامل عنها والمنشورة لعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ تقول بأن الطاقة التخزينية أو التفريغية والتحميل لهذه الأرصفة تصل إلى ما يزيد على " ٢٠ " مليون طن ، مع أن مدير عام مؤسسة الموانئ قبل شهرين بالضبط قال بأن قدرة المناولة لهذه الأرصفة تصل إلى " ٢٥ " مليون طن . وقبل اسبوعين على وجه التحديد قال بأن الطاقة للمناولة تصل إلى ما يربو على " ٣٠ " مليون طن .

وحتى لا يتصلب مستقبلاً من هذا التصريح فألني أؤكد حقيقة أن هذه الأرصفة تستطيع مناولة ما يزيد على " ٢٠ " مليون طن . فلأخذنا الأرصفة المتعددة الأغراض وهي عشرة أرصفة فأله يشغل على كل رصيف من باخرتين إلى أربعة بواخر ، ولو أخذنا حداً وسطاً وقلنا ثلاثة بواخر فإن الباخرة الواحدة يمكن تشغيل أربعة ابادي على كل يد في الـ " SHIFT " الواحد تستطيع أن تفرغ " ١٥٠ " طن ، بمعنى انها تستطيع أن تفرغ " ٤٥٠ " طن لليد الواحدة . بمعنى اننا نستطيع أن تفرغ " ١٣٥٠ " طن من الباخرة الواحدة مضروبة في ثلاثة بواخر ثم لضربها بعشرة أرصفة يحصل الرقم من الـ " General Cargo " وخدها إلى عشرة ملايين طن . وإذا أضفنا إليها أرصفة للوسفات وهي التي تفرغ وحسب الإحصائيات الان تقول بأن أقصى أخذ وصلت إليه هذه الأرصفة هي

هكذا من الأصح



"٣٨" مليون طن ، علماً أن هذه الارصفة كانت مصممة لتفريغ "٦" مليون طن . وفي عام ١٩٨٢ قامت المؤسسة باقتراض مبلغ "٧٨" مليون مارك لتوسيع طاقة هذه الارصفة لتصل الى "١٠" مليون طن ، ولغاية الان لم ترتفع الى "٥" مليون طن .

نحن حصلنا على هذا القرض وكان ثمن المارك حينذاك "١٣٠" فلساً لسدها الان "٥٢٠" فلساً للمارك الواحد ، فهذا يدل على سوء تخطيط في التوسع لبناء الارصفة والمستودعات .

الرصيف المنوي إنشاؤه الان إذا كنا لم نصل الى ٥٠٪ من طاقة المناولة تفريغاً وتحميلاً وتخزيناً على أرصفتنا ومستودعاتنا ، فلماذا نلجأ الى إنشاء آخر متعدد الاغراض يكلف أكثر من "٢٠" مليون دينار ؟

ثم إن هذا الرصيف الذي يروي المستثمر الخاص لإنشاؤه كيف سيؤمن عقوداً أو يتم المناولة عليه أو البضائع التي تفرغ أو تملأ عبره ، ستكون على حساب أرصفة الميناء الأخرى لأنه سيعمل بوضع تنافسي . معنى ذلك أننا نجتره جزءاً من الـ ٥٠٪ من طاقة الارصفة للمناولة لنحولها الى القطاع الخاص .

ثم إن المستثمر لم يقدم عقوداً مضمونة يضمن بأنه سوف يشغل هذا الرصيف بخمسين سنوات على الأقل . وبدولنا الدامية لا يستطيع أحد أن يضمن أنه يخطط لأكثر من عامين أو ثلاثة أعوام ، فكيف إذا كان المشروع يحال على المستثمرين لمدة خمسة عشر عاماً ؟

ثم إن قرار مجلس الوزراء قال كما أرفقه معالي وزير النقل بأن المشروع يحال على القطاع الخاص على أن يستثمر كاتقتصاد دولة وليس استثماراً خاصاً ، وعلى أن يطرح هذا العطاء بشكل مفتوح . وللأسف أنه تم إستدراج عرض واحد من جهة واحدة فلم يتيح لباقي المستثمرين أن يشاركوا بمثل هذا العطاء الكبير .

وإذا علمنا أنه كانت قد أنشأت في سنة ١٩٩٢ شركة من تجمع شركات الملاحة والنقل البحري لهذا الغرض ثم حلت هذه الشركة ولم يبق إلا واحداً هو الشخص الذي أحيل عليه تنفيذ العطاء .

هذه معلومات أود أن أضيفها ولدي الكثير من معلوماتي الإحصائية التي نشرتها مؤسسة الموانئ حيث أن الرصيف المتعدد الاغراض ربما يذبح المستثمر بأنه قد يورد لحماً حجراً أو يورد بعض المواد الأخرى غير أن أرصفتنا مهيأة للتعامل مع هذه المواد .

إضافة الى أن معاليه وهو الذي يشرف على توقيع اتفاقيات النقل مع دولة العدو الان ويعلم مدى تأثير هذه الاقتراحات على الحركة في مينائنا لم أن الأزمة العراقية اذا حلت فلن نكون لصالح مينائنا وسيتم التفريغ في موانئ العراق مباشرة ، والسلطة الفلسطينية لن تفرغ في ميناء العقبة ، بمعنى أن ميناء العقبة سوف لن يستوعب أكثر من عشرة ملايين طن مستقبلاً .

وإذا كنا قد ناولنا في سنة ١٩٨٥ "٢٠" مليون طن ، وفي آخر تصريح وإحصائية نشرتها مؤسسة الموانئ ....

معالي رئيس المجلس : استاذ أحمد ، إذا سمحت أرجو أن تكون الاجابة بايجاز وتنصب حول موضوع السؤال خاصة أنك وعدت بتوجيه سؤال ثاني لأنك لم تقتنع بالاجابة .

السيد أحمد الكساسبة : هذه معلومات تنصب على الرصيف المنوي إنشاؤه ولم أتحدث في خارج موضوع الارصفة .

معالي رئيس المجلس : بايجاز لو سمحت .

السيد أحمد الكساسبة : أقول بأن المؤسسة في إحصائيتها تقول بأن المناولة لم تتجاوز "١٢" مليون طن ، في الوقت الذي بلغت في سنة ١٩٨٦ "٢٢" مليون طن ، معنى ذلك ان هناك تراجعاً في حجم المناولة على هذه الارصفة .

لذا فأنتي أتوجه الى الحكومة وإلى معالي وزير النقل وهو لست أقل حرصاً منه على ذلك أن يوقف تنفيذ هذا المشروع ، مع أنه ورد في إجابته بأنه سيدرس من قبل مجلس الوزراء .

لكن في ضوء هذه المعلومات وسأقدم الوثائق الأخرى المتوفرة لدي لمعاليه أيضاً لكي يعتمد عليها .

ان يؤجل تنفيذ هذا المشروع وأن لا تحال الدراسة على الجمعية العلمية الملكية وهي ليست صاحبة اختصاص ، بل يختار خبراء في الارصفة والنقل البحري من المدراء السابقين المعنيين ليضجروا الجدوى الاقتصادية وجدوى إنشاء هذا الرصيف ، وسأحفظ بحقي في متابعة هذا الموضوع ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الكريم الكباريتي نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نقطة النظام تتعلق بالمادة "٨٦" من النظام الداخلي التي تقول للمضو موجه السؤال أن يستوضح الوزير أو يرد عليه بايجاز مرة واحدة . نحن نضيع وقت الدورة ، مع الاحترام الكامل ، هذه المواضيع أحياناً تصبح مناقشة ، طلبات المناقشة لها بنود خاصة في النظام الداخلي ، أما السؤال فيرد عليه بايجاز معالي الرئيس ، أرجو أن تتقيد الرئاسة الجلييلة بذلك .

معالي رئيس المجلس : أؤيدك تماماً وأرجو من الزملاء التقيد بالمادة "٨٦" من النظام . معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : شكراً معالي الرئيس وسوف أتقيد بالايجاز .

أولاً:- لقد وعدني الاخ أحمد الكساسبة في عدة مرات أنه سوف يأتي الي في الوزارة بمعلومات ، وكان هذا الوعد قبل ثلاثة أو اربعة أشهر ولم يأتي بشيء .

المعلومات التي قدمت الى الاخ أحمد هي حسب أسعته بالضبط وأظن كانت كافية ، ولو ما كانت كافية لما أطلال بهذه الصورة .

الموضوع ان الشركة التي يقول عنها أننا أخذنا منها عرض هي الشركة التي قدمت العرض ولم يأخذ عرضها إلا بعد أن تقوم بالدراسات اللازمة حول هذا الموضوع . الموضوع لا يزال قيد الدراسة ولنا الحق في الوزارة أو مؤسسة الموانئ أن تقوم بالدراسات التي نريدها ،

هكذا حدث الأمر







من تعيين المدنيين بعقد تختلف عن تعيين العسكريين .

٢- تنص المادة (٢١) من قانون الامن العام على ما يلي :

للمدير تعيين اشخاص بعقود وفق الانظمة السارية المفعول في الدولة ، وتنص المادة (٢٢) بأنه ينطبق على هؤلاء قوانين العمال فيما يتعلق بالمكافأة والاجازات وغيرها .

٣- ولما كانت هذه الفئات لا تخضع لقانون التقاعد العسكري فقد قامت مديرية الامن العام باشراكهم في الضمان الاجتماعي وفقاً لقانون العمل والضمان الاجتماعي .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

سلامة حماد  
وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

اسمح لي قبل أن أعلق على الاجابة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب في ظني أن هذه المسألة لا تغطي إعلامياً كما يجب ، والنائب حينما يبحث عن معلومات أو يستقصي ، الذين استقصاهم مواطنون وفي مواقع ومن حقهم أن يعرفوا ما الذي طرح وما الذي تمت الاجابة عليه .

ما يتعلق به الصحافة والفلزيون أنه قد

وجهت أسئلة وتمت الاجابة عليها ، وأنا أظن هذا ظلم للنواب أرجو أن يصحح .

بالنسبة للسؤال أنا أطلب أن يتم الاعاز لدوائر الترخيص أن تعطي ما ورد من حقوق لهذا الصنف من العاملين بناء على ما ورد في الاجابة وخضوع هؤلاء لقانون العمل والضمان وأخص الاجازات السنوية ، حيث تعتذر بعض الدوائر على السماح بالاجازات بحجة ازدحام العمل .

ملاحظة أخيرة أوجهها للمعنيين بفهم الدستور والنظام الداخلي ، ماذا لو أراد النائب تحويل سؤاله الى استجواب ؟ هل يعرض في هذه الدورة ويكون امتداداً للسؤال الذي كان مطروحاً في هذه الدورة ؟ أرجو أن تتم الاجابة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٠٦٢) تاريخ ١٩٩٥/٣/١١ ، جواباً على السؤال رقم (٩٤) المقدم من سعادة النائب نزيه عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم : ٣٦٥٤ / ٢٤ / ١٦ / ٣  
التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٦

دولة رئيس الوزراء الافخم

ابحث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٩٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ، المقدم من سعادة

النائب الدكتور نزيه عمارين .  
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

تحية طيبة وبعد ،

ارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة باعلام المجلس عن اجمالي عدد الطلبة الاردنيين الدارسين في الخارج ، ومدى كلفة دراستهم الاجمال السنوي .

والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

النائب الدكتور

١٩٩٤/١٢/١٨ نزيه عمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ - ١٢ - ٤ - ١ - ٢٠٦٢

التاريخ : ١٠ - ١٠ - ١٤١٥

الموافق : ١١ - ٣ - ١٩٩٥

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٢٤/١٦/٣  
٣٦٥٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ومرقته السؤال

للمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين حول عدد الطلاب الاردنيين الدارسين في الخارج وكلفة تعليمهم الاجمالية .

فابحث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم ٢٨٢٠/٣١٧ تاريخ ٢١/٢/١٩٩٥ الكتضمن الاجابة عن السؤال اعلاه ، للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وزارة التعليم العالي

المملكة الاردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٢٨٢٠ / ٣ / ٧

التاريخ : ٢١ - رمضان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ٢ / ١٩٩٥

سيادة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع : الطلبة الأردنيين

تحية طيبة وبعد ،،

فاشارة الى كتابكم رقم ١/٤/١٢/٥١

٥٣٩ تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ والمتضمن سؤال

النائب الدكتور نزيه عمارين عن عدد الطلبة

الأردنيين الدارسين في الخارج وتحديد كلفة

تعليمهم الاجمالية ، أرفق ببطية جداول تبين

أعداد الطلبة الأردنيين في دول العالم وفقاً

للمستويات الأكاديمية والتخصصات العلمية ،

مع تقدير الرسوم الجامعية ، وتكاليف المعيشة لكل

هكذا عند الاصح



دولة ، وحساب للتكلفة الاجمالية التقديرية للخارج ، واجباً أن تلي بالغرض المطلوب .  
للطالبة الأردنيين في الخارج .

وزير التعليم العالي  
الدكتور راتب السعود

علماً بأن هذه المعلومات وردتنا من  
المستشارين الثقافيين والسفارات الأردنية في

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى المقعدة في ١٤/٦/١٩٩٥م ٢١

لطلبة الأردنيين في الخارج في الخارج لعموم الطلبة وطلقاتهم في الخارج

الدراسة	التكاليف المباشرة المستوى / المبتدئ	الرسوم الدراسية المستوى / المبتدئ	تكاليف السكن المستوى / المبتدئ	عدد الطلبة المستوى / المبتدئ	عدد الطلبة المستوى / المبتدئ	التكاليف الاجمالية المستوى / المبتدئ
الدراسة في الخارج	1200	2000	2200	130	1848	5907200
الدراسة في الخارج	1200	1000	2200	38	539	1185800
الدراسة في الخارج	1000	700	1700	1	280	442000
الدراسة في الخارج	1000	200	1200	0	1200	1440000
الدراسة في الخارج	1000	1000	1000	10	522	522000
الدراسة في الخارج	4200	تكاليف السكن مع الرسوم	4200	2	354	1488800
الدراسة في الخارج	2400 - 2500	450	4050 - 2850	2	300	1035000
الدراسة في الخارج	2400 - 3800	300	3900 - 2700	0	52	171600
الدراسة في الخارج	3300 - 4200	150	4350 - 3450	5	471	1836900
الدراسة في الخارج	1600 - 2500	الرسوم الدراسية	2500 - 1600	28	833	1707650
الدراسة في الخارج	2000	700	2700	0	215	540500
الدراسة في الخارج	3800 - 4200	140	4340 - 3940	14	498	2053440
الدراسة في الخارج	1000	لا يوجد	1000	45	3885	3895000
الدراسة في الخارج	1200	2000 - 1500	3200 - 2700	0	873	2575350
الدراسة في الخارج	2100	2100	2100	65	82	172200
الدراسة في الخارج	4200	3000	7200	0	2200	15840000
الدراسة في الخارج	4200	3000	7200	0	83	597600
الدراسة في الخارج	4200	الرسوم الدراسية	4200	0	910	3822000
الدراسة في الخارج	3600	الرسوم الدراسية	3600	0	143	514800
الدراسة في الخارج	4200	الرسوم الدراسية	4200	0	25	105000
الدراسة في الخارج	غير متوفر	لا يوجد رسوم	لا يوجد رسوم	0	18	0
الدراسة في الخارج	0	0	2500	0	0	0
الدراسة في الخارج	3500	500	4000	0	200	800000
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	7	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	4	0	0
الدراسة في الخارج	600	لا يوجد رسوم	600	1148	46	27600
الدراسة في الخارج	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	11	149	0
الدراسة في الخارج	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0	32	0
الدراسة في الخارج	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20	117	0
الدراسة في الخارج	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0	963	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	5	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	8	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	6	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	46	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	10	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	20	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	3	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	10	0	0
الدراسة في الخارج	معمولون	معمولون	معمولون	1834	19324	46718440

مستشفيات  
أو في الخارج في الوقت نفسه في الخارج ويمنح على طلب أي اللقب ، ويجوز أن يسجل على لقب ويشترط بميزان الطلبة المعمول  
أو في الوقت نفسه في الخارج ويمنح على طلب أي اللقب ، ويجوز أن يسجل على لقب ويشترط بميزان الطلبة المعمول  
أو في الوقت نفسه في الخارج ويمنح على طلب أي اللقب ، ويجوز أن يسجل على لقب ويشترط بميزان الطلبة المعمول

هكذا في الخارج

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

بداية أود أن أثنى على ما ذهب إليه الزميل الدكتور بسام العموش وأن أبعث من خلالكم معالي الرئيس بترقية احتجاج إلى معالي وزير الإعلام على التقصير الواضح في نقل صورة حقيقية عن وقائع الجلسة الافتتاحية لدورتنا الاستثنائية الماضية ، حيث كنا قد تعرضنا إلى مواضيع هامة وذات أبعاد وطنية ولم تنقل على الإطلاق إلى المواطن . وهذا من حقنا وحق المواطن أيضاً أن يعلم ما يدور من مناقشات وعلى مستوى عالي من الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر من قبل الطرفين . وأعتقد أن هذا القصور يسيء إلى سمعة هذا المجلس ويسيء أيضاً إلى الحكومة قبل المجلس . وأعود إلى الموضوع قيد البحث .

حضرات الزملاء الكرام

أشكر معالي السيد وزير التعليم العالي لتفضله بالرد على سؤالي المتعلق بحجم الطلبة الأردنيين في الخارج وكلفة دراستهم ...

ولما لهذا الموضوع من أهمية وطنية بالغة أعطيتاه الصفة الرسمية حيث أن الأمم المتحدة والتي تحرم ذاتها هي تلكم التي تعتمد لغة الأرقام بقدر ما تعتمد عن لغة الأشعار والأدبيات والعموميات ، ومن ترجمة هذه الأرقام إلى حقائق ودلالات على أرض الواقع واسمحوا لي

أن أرين للملاحظات التالية :

١- أن هذه الأرقام التي بين أيدينا ليست دقيقة إذ أن الأرقام الحقيقية ربما تصل إلى ضعف ما ورد في الرد ، هذا مرده إلى إهمال العديد من سفاراتنا لشؤون الطلبة المتواجدين في الخارج ، .... ولا بد لنا من أن ننوّه بجهود وزارة الخارجية الملموسة حالياً في إعادة ترتيب البيت القنصلي الأردني معتمدين عنصر الكفاءة والاخلاص والنزاهة .

٢- أن هناك دولاً عديدة لم يشملها الكشف مثل المملكة المتحدة وإيرلندا والنمسا والهند وبنان وتونس وغيرها حيث يتواجد أعداداً كبيرة من الطلبة الأردنيين .

٣- أن حجم الطلبة الأردنيين الدارسين في الخارج ربما يتجاوز ٣٠.٠٠٠ طالب وإن حجم الكلفة الإجمالية ربما يصل إلى ضعف هذا المبلغ وبالمعنى الصعبة .

والسؤال هنا ماذا تعكس لنا هذه الأرقام ما معنى وجود ٣٠ ألف طالب أردني بالخارج ؟ وما تأثير هذه الظاهرة ؟ وما أبعادها ؟ وما هي أسبابها ؟

الأسباب والأبعاد .

أعتقد أنه قرار مجلس التعليم العالي غير المدروس والذي يمكن إحدى أشكال التخطيط في السياسة التعليمية المتبعة أن هذا القرار غير السليم يخالف الدستور في مادته السادسة والتي تبص على ضمان حق التعليم والعمل لجميع المواطنين . أنه القرار الذي حرم أبناءنا من ذوي

للمعدلات المتعددة نسبياً من متابعة دراستهم في الجامعات الأردنية الرسمية منها والاهلية ... ولكنه في نفس الوقت وهنا التناقض العجيب يسمح لهم بالدراسة خارج الوطن بنفس المعدلات إذ ماذا يترتب على ذلك !!

١- تعريب عشرات الآلاف من أبنائنا تعريباً قصيراً وما يترتب على ذلك من معاناة شديدة ، وتعريضهم لأثار اجتماعية وثقافية وسياسية سلبية .

٢- أن وراء كل طالب مغترب عائلة مكبوتة من ٥ - ١٠ أفراد تكون قد فرضنا عليها حالة مستمرة من معاناة الشوق والحزن والخوف وبالتالي القلق والتوتر النفسي القصيري ليمتد ويشمل ما يقارب ٢٥٠.٠٠٠ الف مواطن هو ذوو الطلبة المغتربين .

٣- ناهيك عن الزيف المستمر في العملة الصعبة والذي قد يصل حجمه إلى ٨٠ مليون بالعملة الصعبة وعلى مدار السنين تخرج من بلدنا سنوياً من أجل التعليم في الجامعات العربية والاجنبية .

وسؤالي هنا لماذا تسمح لهم بالدراسة بمعدلات متدنية خارج الوطن ونحرمهم من الدراسة بنفس المعدلات داخل الوطن ؟؟

تري ما الحكمة من وراء ذلك !!

لماذا نعمل وعن سبق إصرار على زيف حملاتنا الصعبة خارج الوطن ؟

والحقيقة هناك ورقة مفقودة والمقصود من

هذه الورقة أننا نحرم مؤسساتنا الوطنية الهامة وهي المؤسسات الناشئة المتمثلة بالجامعات الاهلية الخاصة . وهذه الجامعات الخاصة التي تم استثمار مئات الملايين من الدنانير فيها وهي على مستوى عالي لت التدريب والتدريس . لماذا نحرم مؤسساتنا الخاصة التي تحوي آلاف العمال بدءاً من المراسلين وانتهاءً بالخبيرة من المتعلمين والاساتذة .. !!

انها أسئلة تطرح علينا من قبل المواطنين ولا نجد لها إجابة شافية نقفها إلى الحكومة بدورها بكل امانة وصدق .

وفي حال عدم التجاوب فإني أجد نفسي مضطراً لأقامة دعوى ضد مجلس التعليم العالي بهذا الخصوص لمخالفته الصريحة للدستور وحرمان المواطنين من متابعة دراستهم داخل وطنهم . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الدكتور خالد الكركي .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

شكراً للأخ الدكتور نزيه عمارين على ملاحظته التي وردت في صور حديثة حول الاعلام والتغطية التلفزيونية .

معالي الرئيس تمرلون بأننا نحرص وبالتعاون المشترك المتواصل بيننا مع رئاسة المجلس على تغطية كل ما يجري تحت قبة

هكذا جاء الأمر



معالي وزير التعليم العالي : شكراً معالي الرئيس .

أشكر الزميل الدكتور لزيه وأود أن أشير بسرعة إلى مجموعة ملاحظات تتعلق برده .

الملاحظة الأولى :- فيما يتعلق بالأرقام التي تصلنا من سفاراتنا أو مكاتبنا الثقافية هي التي أوردناها في هذا الرد ولا يوجد لدينا أية أرقام أخرى ، أما مسألة أن هذا الكشف ناقص من بعض الدول فأود أن أطمئنه بأن طلابنا الأردنيين ينتشرون في دول العالم باستثناء دولة أو دولتين . ولكن حقيقة بعض هذه الدول لا يوجد فيها إلا عدد قليل جداً من الطلبة ولا تتوافر أيضاً معلومات دقيقة عما يدفعون هؤلاء لأن وجودهم هناك أحياناً ليس للدراسة فقط وإنما للدراسة والعمل معاً .

وأما قرار مجلس التعليم العالي فأعتقد ويعتقد معي مجموعة كبيرة من الزملاء بأنه يستهدف رفع سوية مدخلات التعليم العالي في جامعاتنا الأردنية وليس لأمر آخر من حيث حرمات الطلبة أو ما شابه ذلك .

الكشف الموجود فيه حوالي " ١٦٣٤ " طالب هم المبعوثون والذين تتحمل وزارة التعليم العالي والجهات الرسمية الأردنية مسؤوليتهم بشكل مباشر ، والغالبية العظمى منهم حقيقة يحصلون على منح دراسية من تلك الدول التي تربطها مع المملكة اتفاقيات ثقافية معروفة . أما الغالبية العظمى من هذا الكشف وما يزيد على ٩٠ % فهم يدرسون على أنفسهم الخاصة كما يعرف الدكتور . ولا يمكن للدولة تحريم نفسها

مجلس النواب ونشاطات المجلس في الدورة العادية أو ما بين الدورات .

ما ورد في ملاحظة الدكتور عمارين له الشكر أولاً لكن كم كنت تمنيت تهمة القصور والاساءة وهما تهمةتان وردتا معاً لو تم استبدال الكلمتين بما هو أقل منها إلزاماً عند قاعدة الحوار بيننا وبينه على هذا الذي يجري .

في الجلسة الأولى كانت هناك تغطية في نشرة الاخبار وفي الوقت الرئيسي لها ، رأى الاخوة أن هذا أفضل من أن يوجع إلى ساعة أو أكثر ، واعتقد أن قدموا وطلب اليهم أن يقدموا جوهر ما دار .

وإذا كان هناك في هذه المدة أو في غير تلك الجلسة ما يمكن أن ننظر فيه ونفحص الذي قدم ورى هل عبر عن الذي يجري وقدم الصورة الصحيحة أم لا ؟ ، سنعيد النظر أيضاً وستتابع إمكانية تقديم إما لدوات لاحقة وإما مناهات . ولكن نحن نعلم أيضاً على ما تقدم الاذاعة وعلى ما تفضل به الصحف الأردنية من مناهات تفصيلية أحياناً حتى للأسئلة التي تقدم قبل ذلك .

فالشكر مرة ثانية للأخ النائب وسنتابع مثل هذه الصورة ، لكن مرة أخرى أقول تمنيت إطلاق تهمة الاساءة للحكومة وللبرلمان وإطلاق تهمة القصور أن لا تطلق علينا على هذا الوجه .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لزميلنا وزير التعليم العالي .

يكون أهمها رخص التكاليف الدراسية وما شابه ذلك فيها . هؤلاء الطلبة حقيقة أكثر من " ١٥ " ألف طالب وطالبة وهم الآن في المراحل الأخيرة . ولكن الاحصاءات لدى وزارة التعليم العالي بأن عدد الطلبة الأردنيين الدارسين في الخارج في تناقص مستمر وأرجو أن يقتصر الأمر على عدد قليل جداً من الطلبة في الدراسات العليا وليس مرحلة الدراسة الأولى البكالوريوس ... وشكراً .

الملاحظة الأخرى ، أن الذهاب للدراسة الحقيقية ، ويتفق معي زميلي الدكتور ، للخارج بأنه أمر يعود على المجتمع بالفائدة . إذ لا يعقل أبداً أن نطلق منافذنا ونحجر على أنفسنا أن نتفاعل مع الثقافة الأخرى وأن نقول فقط لطلابنا يتوجهون إلى جامعاتنا .

ولكن أود أن أتهربها فرصة مناسبة لأقول لطلابنا الذين يتوجهون اليوم إلى امتحان الثانوية العامة بأنني أفضل حقيقة وأدعوهم إلى الدراسة في جامعاتنا الأهلية بدلاً من بعض وليس كل الجامعات المنتشرة في العالم .

والنقطة الأخيرة أود أن أقول بأن مجموعة من هؤلاء الطلبة يريد على " ١٥ " طالب موجودون فقط في ستة دول هي لبنان والنظام فيها التسياب كما تعرف في معظمه ، الولايات المتحدة والنظام فيها الحقيقة معظمه للعمل والدراسة معاً ، والعراق وسوريا لأسباب يمكن أن

٤- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١١/٦/١٩٩٥ ، والمضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد حاتم الغراوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

عقدت اللجنة القانونية عدة اجتماعات للدراسة ومناقشة مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ برئاسة رئيسها معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي وحضوره بقروها سعادة السيد حاتم غراوي حيث كانت اجتماعاتها على النحو التالي :-

١- الدورة العادية الثانية :-

الاجتماع الأول :- بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٤ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب : د. عبد الرزاق

مجلس النواب ونشاطات المجلس في الدورة العادية أو ما بين الدورات .

ما ورد في ملاحظة الدكتور عمارين له الشكر أولاً لكن كم كنت تمنيت تهمة القصور والاساءة وهما تهمةتان وردتا معاً لو تم استبدال الكلمتين بما هو أقل منها إلزاماً عند قاعدة الحوار بيننا وبينه على هذا الذي يجري .

في الجلسة الأولى كانت هناك تغطية في نشرة الاخبار وفي الوقت الرئيسي لها ، رأى الاخوة أن هذا أفضل من أن يوجع إلى ساعة أو أكثر ، واعتقد أن قدموا وطلب اليهم أن يقدموا جوهر ما دار .

وإذا كان هناك في هذه المدة أو في غير تلك الجلسة ما يمكن أن ننظر فيه ونفحص الذي قدم ورى هل عبر عن الذي يجري وقدم الصورة الصحيحة أم لا ؟ ، سنعيد النظر أيضاً وستتابع إمكانية تقديم إما لدوات لاحقة وإما مناهات . ولكن نحن نعلم أيضاً على ما تقدم الاذاعة وعلى ما تفضل به الصحف الأردنية من مناهات تفصيلية أحياناً حتى للأسئلة التي تقدم قبل ذلك .

فالشكر مرة ثانية للأخ النائب وسنتابع مثل هذه الصورة ، لكن مرة أخرى أقول تمنيت إطلاق تهمة الاساءة للحكومة وللبرلمان وإطلاق تهمة القصور أن لا تطلق علينا على هذا الوجه .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لزميلنا وزير التعليم العالي .

هكذا لا أحد

طيشات ، د. عوض خليفات ، مفلح الرحيمي ، د. أحمد الكولحي ، د. هاني حجازين ، د. أحمد القضاة ، د. فوزي الطعينة ، عبد العزيز جبر ، سليمان السعد ، د. مصطفى شيكات ، د. همام سعيد ، عبد الرحيم العكور ، د. ابراهيم زيد الكيلاني والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعلنة اصحاب السماحة والمالي والسعادة :- عبد الرؤوف الروابدة ، عبد الهادي الخالي ، عبد الباقي جمو ، عبد المنعم ابو زنت .

الاجتماع الثاني :- بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. هاني حجازين ، د. عبد الرزاق طيشات ، سليمان السعد ، د. همام سعيد ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. أحمد الكولحي ، د. مصطفى شيكات ، عبد الرحيم العكور ، عبد العزيز جبر ، د. ذيب عبد الله والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعلنة اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- عبد الباقي جمو ، عبد الرؤوف الروابدة ، م. عبد الهادي الخالي ، عبد المنعم ابو زنت ، مفلح الرحيمي ، د. أحمد القضاة ، د. عوض خليفات ، ابراهيم شحدة ، د. فوزي الطعينة .

لرجع للقانون رأساً ؟

معالي رئيس المجلس : يا سيدي قبل القانون هناك مخالقات للملاء ، هل ترغبون بأن تنال هذه المخالقات أم يتصدى الزملاء لمخالفاتهم عند الوصول للمادة التي تمت عليها المخالفة ؟ تنال عن المادة .

حسنأ تبدأ بالقانون ان رأى الزملاء ذلك .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر ، لا أرى موجب إذا رأى الزملاء الموافقة على ذلك على تكرار قراءة محاضر الاجتماعات مع أننا لا نود أن نعين اللجنة القانونية جهدها والجهد الكبير الذي قامت به . لكن إذا سمح الزملاء لغاية فقط اختصار الوقت .

السيد المقرر : كما ترى يا سيدي ، هل

وهذا هو بقية قرار اللجنة القانونية رقم " ١ " .

الاجتماع الثالث :- بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. عوض خليفات ، د. أحمد القضاة ، د. همام سعيد ، د. هاني حجازين ، عبد العزيز جبر ، عبد الرحيم العكور ، د. أحمد الكولحي ، د. عبد الرزاق طيشات ، ابراهيم شحدة ، مفلح الرحيمي ، سليمان السعد .

وتغيب بمعلنة اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- عبد الباقي جمو ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الرؤوف الروابدة ، م. عبد الهادي الخالي ، والسيدة توجان فيصل .

الاجتماع الرابع :- بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- عبد الرؤوف الروابدة ، عبد العزيز جبر ، د. أحمد الكولحي ، عبد الرحيم العكور ، سليمان السعد ، د. مصطفى شيكات ، د. عوض خليفات ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، م. عبد الهادي الخالي ، د. أحمد القضاة ، د. فوزي الطعينة ، د. همام سعيد ، د. عبد الرزاق طيشات والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعلنة سعادة الدكتور هاني حجازين .

الاجتماع الخامس :- بتاريخ ١٩٩٥/٢/١ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. عبد الرزاق طيشات ، د. أحمد الكولحي ، م. عبد الهادي الخالي ، عبد العزيز جبر ، د. أحمد القضاة ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. همام سعيد ، د. مصطفى شيكات ، د. هاني حجازين ، عبد الباقي جمو ، مفلح الرحيمي ، د. فوزي الطعينة ، محمود الهويل ، عبد الرؤوف الروابدة والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعلنة اصحاب السعادة السادة النواب :- ابراهيم شحدة ، عبد الرحيم العكور .

الاجتماع السادس :- بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٣ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. مصطفى شيكات ، محمود الهويل ، عبد الباقي جمو ، ابراهيم شحدة ، د. فوزي الطعينة ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، مفلح الرحيمي ، عبد الرؤوف الروابدة ، د. أحمد الكولحي ، د. هاني حجازين ، عبد الرحيم العكور والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعلنة اصحاب السعادة السادة النواب :- د. أحمد القضاة ، عبد العزيز جبر .

الاجتماع السابع :- بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ .

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. أحمد الكولحي ، ابراهيم شحدة ، عبد الرؤوف الروابدة ، د. فوزي الطعينة ، د. أحمد القضاة ، مفلح الرحيمي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. عبد الرزاق طيشات ، محمود الهويل ، م. عبد الهادي

هنا جد لاجل



الجلالي ، د. مصطفى شنيكات .

وتغيب بمذلة اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- عبد الباقي جمو ، د. همام سعيد والسيدة توجان فيصل .

وقد عقدت اللجنة عدة لقاءات لها خلال اجازة المجلس ناقشت خلالها مشروع القانون ووضعت بعض الملاحظات من اجل دراستها واقرارها في الدورة الاستثنائية .

• الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية :-

بتاريخ ١٩٩٥/٦/١١ :-

وقد حضر الاجتماع اصحاب السماحة والمالي والسعادة السادة النواب :- د. عبد الرزاق طيشتات ، ابراهيم شحدة ، مفلح الرحيمي ، د. أحمد الكولحي ، محمود الهويل ، د. هاني حجازين ، د. مصطفى شنيكات ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد العزيز جبر ، د. فوزي الطعيمة ، عبد الرحيم المعكور ، د. همام سعيد ، م. عبد الهادي الجلالي ، د. أحمد القضاة ، عبد الباقي جمو والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بدون معذرة سعادة النائب د. ذيب عبد الله .

وقد حضر هذه الاجتماعات أو جانباً منها :-

- من الحكومة كل من :-

١. معالي وزير العمل السابق خالد الغزاوي .
٢. معالي وزير العمل الحالي د. نادر أبو الشعر .
٣. عطوفة أمين عام وزارة العمل .
٤. المستشار القانوني في وزارة العمل .

- ومن اصحاب العمل السادة :-

١. خلدون ابو حسان .
٢. الحاج علي الدجاني .

٣. الدكتور جند النور حياينة .

٤. عبد الله عردة .

- ومن الاتحاد العام لنقابات العمال كل من السادة :-

١. عبد الحليم خدام .

٢. مازن المعايطة .

٣. عبد الرحيم الحاج حسن .

- ومن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة السيدات :-

١. تفرهد حكمت الحباشنة .

٢. اسمى خضر .

- ومن لجنة المرأة في نقابة المحامين السيدات :-

١. خولة كمال .

٢. دعد معاذ .

٣. دلال سكر .

٤. غصون رحال .

٥. عائشة فريج .

وقد استمعت اللجنة لأراء الحضور على اختلاف مواقعهم المذكورة أعلاه وقد تقدم الاتحاد العام لنقابات العمال بمذكرة خطية توضح رأيهم في مشروع القانون ، كما قدمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ولجنة المرأة في نقابة المحامين مذكرتين تنظم رأيهما حول القانون ،

وبعد الدراسة والمناقشة لمواد المشروع والاستماع الى آراء الجميع والاطلاع على المذكرات المقدمة في الدورتين العادية الثانية والاستثنائية قررت اللجنة القانونية ما يلي :-

أولاً :- دمج قرار مجلس الوزراء المتضمن إضافة الفقرة (ج) الى المادة (١٠) من المشروع ومناقشة هذه الفقرة كجزء من مشروع القانون بأكمله .

ثانياً :- الموافقة على مشروع قانون العمل بعد اجراء التعديلات التالية على بعض مواد :-

المادة ١ :- شطب كلمة ( لالين ) والاستعاضة عنها بكلمة ( ستين ) .

المادة ٢ :- التعريف :-

العمل : شطب كلمة ( انساني ) والاستعاضة عنها بكلمة ( بشري )

هكذا من النص

العمل المؤقت :- إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :-  
العمل الذي تقتضي طبيعة المجازة مدة محددة .

- الأجر : شطب عبارة ( يعطى للعامل ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يستحقه العامل ) .
- شطب عبارة ( من مقابل نقدي أو عيني ) والاستعاضة عنها بعبارة ( نقداً أو عيناً )
- شطب كلمة ( أي ) والاستعاضة عنها بكلمة ( أيأ ) .

المؤسسة : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :-

المشروع الذي يقدم خدمات أو يعمل في إنتاج السلع أو توزيعها .

اصابة العمل : اضافة كلمة ( في ) بعد عبارة ( اصابة العامل نتيجة حادث ) الواردة في مطلع التعريف .

- شطب العبارة التالية الواردة اخر التعريف ( شريطة أن يكون الابواب والذهاب من وإلى مكان العمل ) .

النقابة : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :-

تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام هذا القانون .

النزاع العمالي الجماعي : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :-

كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب عمل أو الهيئة حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو يتعلق بطرف العمل .

عقد العمل الجماعي : إعادة صياغته ليصبح بالنص التالي :-

اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب العمل من جهة أو الهيئة من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى .

المادة ٣ :- ب- اضافة عبارة ( دون اجر ) الى آخر الفقرة .

ج - إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

تخدم المنازل وبساتينها وطهايتها ومن في حكمهم .

د - اضافة عبارة ( ينسب الوزير ) الى آخر الفقرة .

المادة ٥ :- إعادة صياغة المادة لتصبح بالنص التالي :-

تتولى الوزارة القيام بمهام التفويض تطبيقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٦ :- شطب عبارة ( اضطلع بمهام ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يتولى مهام ) .

- شطب عبارة ( لتنفيذ أحكام هذا القانون ) .

- شطب كلمة ( اضطلع ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يطلع ) .

المادة ٧ :- شطب العبارة التالية ( تحدد مهام مفتشي العمل ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم ) .

- شطب العبارة التالية ( تجاه مفتشي العمل ) والاستعاضة عنها بكلمة ( تجاههم ) .

المادة ٨ :- أ- شطب كلمة ( مكاتبها ) والاستعاضة عنها بكلمة ( مديريتها ) .

ب - اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ( والاجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة ) .

المادة ٩ :- ب- شطب عبارة ( للوزير بناء على تسبب المفتش ) والاستعاضة عنها بكلمة ( للمفتش )

- شطب كلمة ( من ) والاستعاضة عنها بكلمة ( الى ) .

- اضافة كلمة خطياً بعد عبارة ( من تاريخ تبلغه انذاراً ) .

- شطب العبارة التالية الواردة اخر الفقرة ( يقرر إغلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو صدور قرار المحكمة بشأنها ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يحيله الى المحكمة ) .

- اضافة الفقرة التالية :

ج - تحكم المحكمة على المخالف بعقوبة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى لأي سبب من الأسباب التقديرية الخفيفة .

المادة ١٠ :- أ- شطب عبارة ( مكاتب عامة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( مديريات ) .

- شطب كلمة ( المكاتب ) والاستعاضة عنها بكلمة ( المديريات ) .

- شطب العبارة التالية الواردة اخر الفقرة ( وبدل الخدمات التي تتقاضاه ) .

ب - شطب الفقرة ( ب ) .

ج - شطب الفقرة ( ج ) .

المادة ١١ :- شطب كلمة ( مكاتب ) والاستعاضة عنها بكلمة ( مديريات ) .

- شطب عبارة ( العامة والخاصة ) الواردة في المادة .

هكذا من الأصح



- المادة ١٢ :- شطب كلمة ( استخدام ) والاستعاضة عنها بكلمة ( تشغيل ) .
- شطب كلمة ( بنيه ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يفوضه ) .
- ب - شطب كلمة ( بنيه ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يفوضه ) .
- شطب كلمة ( استخدامه ) والاستعاضة عنها بكلمة ( تشغيله ) .
- ج - موافقة بعد شطب عبارة ( ويحدد هذا الرسم بموجب نظام ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

ويحدده على الشكل التالي :-

٣٠٠ دينار من العامل الأجنبي ( غير العربي ) في كافة القطاعات عدا عمال الزراعة .

١٠٠ دينار من العامل العربي في كافة القطاعات عدا عمال الزراعة وعمال النظافة في البلديات .

١٠٠ دينار من العامل الأجنبي ( غير العربي ) الذي يعمل في قطاع الزراعة .

١٠ دينار من العامل العربي الذي يعمل في قطاع الزراعة وعمال النظافة في البلديات .

د - شطب عبارة ( أو الجزء من الشهر ) الواردة بعد عبارة ( على مئة دينار عن كل شهر ) .

هـ - موافقة بعد :-

- شطب كلمة ( قرار ) والاستعاضة عنها بكلمة ( قراراً ) .

- إضافة العبارة التالية ( الذي يعمل لديه ) بعد عبارة ( الى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل ) .

المادة ١٣ :- موافقة كما وردت .

المادة ١٤ - أ - شطب كلمة ( ويكون ) الواردة في آخر الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( سواء كان ) .

ج - شطب كلمة ( يستخدم ) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( يعمل ) .

د - شطب كلمة ( الاستخدام ) الواردة في آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( التشغيل ) .

هـ - شطب كلمة ( يستخدم ) الواردة في مطلع الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( يعمل ) .

- شطب كلمة ( للقيام ) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( الذي يقوم ) .
- و - ١ - شطب كلمة ( المشروع ) أينما وردت في البند ( ١ ) والاستعاضة عنها بكلمة ( العمل ) .

٢ - إضافة كلمة ( رفع ) بعد عبارة ( ولعمال المقاول الفرعي أيضاً ) .

- شطب كلمة ( المشروع ) أينما وردت في البند ( ٢ ) والاستعاضة عنها بكلمة ( العمل ) .

٣ - شطب كلمة ( بين ) الواردة في نهاية البند والاستعاضة عنها بكلمة ( حق ) .

المادة ١٥ :- موافقة بعد شطب كلمة ( ويكون ) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( سواء كان ) .

المادة ١٦ :- شطب العبارة التالية الواردة في المادة ( المشروع أو دمج أو انتقاله ) وإعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي ( المؤسسة أو دمجها أو انتقالها ) .

- إضافة كلمة ( عقد ) بعد عبارة ( عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن ) .

- شطب حرف ( و ) الزائد في كلمة ( وبعد ) آخر المادة والاستعاضة عنها بكلمة ( وأما ) .

- شطب كلمة ( يتحمل ) الواردة آخر المادة والاستعاضة عنها بكلمة ( فيتحمل ) .

المادة ١٧ :- موافقة كما وردت .

المادة ١٨ :- موافقة كما وردت .

المادة ١٩ :- موافقة كما وردت .

المادة ٢٠ :- موافقة كما وردت .

المادة ٢١ :- ب - إضافة كلمة ( عقد ) بعد عبارة ( إذا انتهت المدة ) .

ج - شطب الفقرة ( ج ) وإعادة ترقيم ما بعدها .

د - موافقة بعد أن تصبح ( د ) بالحرف ( ج ) .

المادة ٢٢ :- موافقة كما وردت .

المادة ٢٣ :- شطب المادة ( ٢٣ ) وإعادة ترقيم المواد بعدها .

هكذا في النص

المادة ٢٤ :- موافقة بعد أن تصبح برقم ( ٢٣ ) .

- تغير الرقم ( ٣١ ) الموجود في متن المادة ليصبح برقم ( ٣٠ ) ليتفق التعديل وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .
- إضافة العبارة التالية ( بالنشاطات النقابية أو ) بعد عبارة ( أي جزء تأديبي يحقه لأسباب تصل ) .

المادة ٢٥ :- شطب ما ورد في المادة ( ٢٥ ) والاستعاضة عنه بالنص التالي :

- تأخذ الرقم ( ٢٤ ) .

المادة ٢٤ :- أ - إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى إقامتها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن كان تعسفياً تصدر المحكمة حكماً بإعادة العامل إلى عمله الأصلي أو تقضي بدفع تعويض له بالإضافة إلى بدل الإشعار واستحقاقاته الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة سنة أشهر .

ب - بحسب التعويض المنصوص عليه في الفقرة ( أ ) من هذه المادة بحسب آخر اجراً تقاضاه العامل .

ج - يسري أجر العامل من تاريخ فصله إلى حين إعادته أو قبضه التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين .

د - يجب أن تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة .

المادة ٢٦ :- موافقة كما وردت بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٢٥ ) .

- إلغاء الرقم ( ٢٩ ) الوارد في المادة والاستعاضة عنه برقم ( ٢٨ ) وإلغاء الرقم ( ٢٨ ) الوارد في المادة والاستعاضة عنه برقم ( ٢٧ ) وذلك ليتفق التعديل وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

المادة ٢٧ :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٢٦ ) .

أ - البند ( ١ ) شطب كلمة ( السادس ) والاستعاضة عنها بكلمة ( الخامس ) .

- إضافة بند جديد برقم ( ٤ ) .

أ - العامل الذي يتفرغ للعمل النقابي وفق أحكام هذا القانون .

ب - شطب كلمة ( استخدام الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( عمل ) .

المادة ٢٨ :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٢٧ ) .

ب - تصبح نص الفقرة ( هـ ) من نفس المادة وإعادة ترقيم الفقرات بعدها .

- الفقرة ( ب ) تصبح بحرف ( ج ) وموافقة بعد إضافة عبارة ( الجهة أو ) بعد عبارة ( أن يبلغ صاحب العمل ) .

- شطب كلمة ( ثلاثة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( خمسة ) .

ج - تصبح بحرف ( د ) .

د - تصبح بحرف ( هـ ) .

ز - إضافة كلمة ( قضائي ) بعد عبارة ( إذا أدين العامل بحكم ) .

- شطب عبارة ( أو جنحة ) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( بجنحة أو جنائية ) .

ط - شطب عبارة ( في مكان العمل ) الواردة في آخر الفقرة .

المادة ٢٩ :- موافقة بعد :-

- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٢٨ ) .

- شطب كلمة ( استخدامه ) أينما وردت في المادة والاستعاضة عنها بكلمة ( تشغيله ) .

المادة ٣٠ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٢٩ ) .

المادة ٣١ :- موافقة بعد :-

- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٣٠ ) .

أ - إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحددة المدة كلها أو بعضها أو تعليقها ، إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق ، كتقليص حجم العمل ، أو استبدال نظام الإنتاج بآخر ، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك .

المادة ٣٢ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٣١ ) .

- شطب الرقم ( ٢٨ ) الوارد في متن المادة والاستعاضة عنه بالرقم ( ٢٧ ) ليتفق التعديل

هكذا هو النص



وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

المادة ٣٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٢) .

المادة ٣٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٣) .

- الغاء الرقم (٣٣) الوارد في متن المادة والاستعاضة عنه بالرقم (٣٢) ليتفق التعديل مع قرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

المادة ٣٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٤) .

المادة ٣٦ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٥) .

المادة ٣٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٦) .

المادة ٣٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٧) .

- الفقرة (د) شطب كلمة ( التدرج ) واستبدالها بعبارة ( ان يحجب ) .

المادة ٣٩ :- شطبها وإعادة ترقيم المواد بعدها .

المادة ٤٠ :- موافقة بعد :

- اعادة ترقيمها لتصبح (٣٨) .

- شطب الفقرة (أ) .

المادة ٤١ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٩) .

المادة ٤٢ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٠) .

- الغاء الرقم (٤١) الوارد في متن المادة والاستعاضة عنه برقم (٣٩) ليتفق التعديل وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

المادة ٤٣ :- موافقة بعد :

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤١) .

- اجراء التصحيح اللغوي على الفقرة (١/أ) :-

١- شطب كلمة ( بما ) والاستعاضة عنها بكلمة ( من ) .

المادة ٤٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٢) .

المادة ٤٥ :- موافقة بعد :

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٣) .

- اعادة صياغة العبارة التالية الواردة في مطلعها ( تحدد بتعليمات يصدرها الوزير كيفية تسجيل عقود ) لتصبح بالنص التالي :

( يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام اليها واستخراج صور عنها وغير ذلك من الامور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود ) .

المادة ٤٦ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٤) .

المادة ٤٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٥) .

المادة ٤٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٦) .

المادة ٤٩ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٧) .

المادة ٥٠ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٨) .

المادة ٥١ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٩) .

المادة ٥٢ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٠) .

المادة ٥٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥١) .

المادة ٥٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٢) .

المادة ٥٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٣) واجراء التعديل التالي على الفقرة (ج) و (د) .

ج - اعادة صياغة العبارة التالية الواردة في مطلعها ( يقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه او من نقابة العمال بالنيابة عنه .... ) لتصبح بالنص التالي :

ز - شطب العبارة التالية من عجز الفقرة ( وأما استئناف قراراتها فتخضع للرسوم المقررة في المحاكم المختصة )

المادة ٥٦ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٤) .

المادة ٥٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٥) .

هكذا من النص

المادة ٥٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٦) .

المادة ٥٩ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٧) .

المادة ٦٠ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٨) .

أ - شطب كلمة ( بنيه ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يفوضه ) .

شطب عبارة ( عنها اجراً اضافياً لا يقل عن ٢٥٪ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( عن ساعة العمل الاضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ )

ب - شطب كلمة ( راحته ) والاستعاضة عنها بكلمة ( عطلته ) .

المادة ٦١ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٩)

أ - اضافة عبارة ( غير ذلك ) بعد عبارة ( الا اذا اقتضت طبيعة العمل ... ) الواردة في مطلع الفقرة ، وشطب ما بعدها حتى نهاية الفقرة .

ب - شطب كلمة ( راحته ) والاستعاضة عنها بكلمة ( المعطل ) .

ج - شطب كلمة ( الراحة ) اينما وردت في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( العطلة ) .

- شطب كلمة للراحة الواردة في آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( للمطللة ) .

المادة ٦٢ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٠) .

أ - شطب عبارة ( يصبح من حقه الحصول على اجازة سنوية مدتها ) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( تصبح مدة الاجازة السنوية ) .

- شطب عبارة ( عشر سنوات ) والاستعاضة عنها بعبارة ( خمس سنوات ) .

- شطب كلمة ( تدخل ) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة ( تحسب ) .

- شطب كلمة ( الراحة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( العطلة ) .

- شطب كلمة ( في ) والاستعاضة عنها بكلمة ( من ) .

- اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة :- ( الا اذا وقعت خلالها ) .

المادة ٦٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦١) .

المادة ٦٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٢) .

المادة ٦٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٣) .

المادة ٦٦ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٤) .

- شطب العبارة التالية الواردة في آخر المادة ( بنصف الاجر بناء على تقرير من لجنة طبية

تعتمدها المؤسسة ) ، والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

( بأجر كامل اذا كان لازل احدى المستشفيات وبنصف الأجر بناء على تقرير لجنة طبية

تعتمدها المؤسسة ولم يكن لازل احدى المستشفيات ) .

المادة ٦٧ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٥) .

الفقرة (ب) :-

شطب حرف ( الباء ) الوارد في كلمة ( بدون ) لتصبح ( دون ) .

المادة ٦٨ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٦) .

- شطب حرف ( الباء ) الوارد في كلمة ( بدون ) الواردة في المادة لتصبح ( دون ) .

المادة ٦٩ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٧) .

- شطب حرف ( الباء ) الوارد في كلمة ( بدون ) لتصبح ( دون ) .

المادة ٧٠ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٨) .

- اضافة كلمة ( المختصة ) بعد عبارة ( استطلاع رأي الجهات الرسمية ) الواردة في مطلع

المادة .

المادة ٧١ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٩) .

اجراء التصحيح اللغوي التالي :- شطب العبارة التالية ( قبل وبعد الوضع ) لتصبح

هكذا عند الاصل



( قبل الوضع وبعبء ) الواردة بعد عبارة ( الحصول على اجازة أمومة بأجر كامل ) في مطلع المادة .

المادة ٧٢ :- موافقة بعد :-

- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٠) .

- شطب الرقم (٧٢) الوارد في متن المادة والاستعاضة عنه برقم (٦٩) ، ليتفق التعديل وقرار اللجنة باعادة ترقيم المواد .

المادة ٧٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧١) .

المادة ٧٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٢) .

المادة ٧٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٣) .

المادة ٧٦ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٤) .

- شطب كلمة ( الراحة ) الواردة في الفقرة (ج) والاستعاضة عنها بكلمة ( العطلة ) .

المادة ٧٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٥) .

المادة ٧٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٦) .

المادة ٧٩ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٧) .

المادة ٨٠ :- موافقة بعد :-

أولاً :- المادة ترقيمها لتصبح (٧٨) .

ثانياً :- إلغاء نص الفقرة (ج) والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

ج - الأسس والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية لضمان بيئة خالية من التلوث بجميع أشكاله والوقاية من الضوضاء والإهتزازات وكل ما يضر بصحة العامل ضمن المعايير الدولية المعتمدة وتحديد طرق الفحص والاختبار الخاصة لضبط هذه المعايير .

المادة ٨١ :- موافقة بعد :-

أولاً :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٩) .

ثانياً :- إجراء التصحيح اللغوي على العبارة التالية ( أو نقل أو تداول للمواد الخطرة القابلة للاشتعال ) لتصبح بالنص التالي (المواد الخطرة القابلة للاشتعال أو نقلها أو تداولها) .

المادة ٨٢ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٠) .

المادة ٨٣ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨١) .

ثانياً :- شطب كلمة ( استعمال ) الواردة بعد عبارة ( والتعليمات والامتناع عن ) والاستعاضة عنها بكلمة ( العبث ) .

المادة ٨٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٢) .

المادة ٨٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٣) .

المادة ٨٦ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٤) .

ثانياً :- إجراء التصحيح اللغوي على العبارة التالية الواردة في الفقرة ( أ ) ( وواجبات تلك اللجان والمشرعون ) لتصبح بالنص التالي ( تلك اللجان والمشرعون وواجباتها ) .

المادة ٨٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٥) .

المادة ٨٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٦) .

المادة ٨٩ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٧) .

المادة ٩٠ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٨) .

المادة ٩١ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٨٩) .

المادة ٩٢ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٠) .

المادة ٩٣ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩١) .

ثانياً :- شطب العبارة التالية ( فيتم تقديره من قبل ) الواردة في الفقرة ( أ ) والاستعاضة عنها بالكلمة التالية ( يقدّره ) .

ثالثاً :- إلغاء كلمة ( آن ) الواردة في مطلع الفقرة ( ب ) والاستعاضة عنها بعبارة ( لا يحول ) وإلغاء عبارة ( لا يحول ) الواردة في الفقرة .

المادة ٩٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٢) .

هكذا حد الأصح

المادة ٩٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٣) .

المادة ٩٦ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٤) .

ثانياً :- شطب كلمة ( ربع ) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بكلمة ( ثلث ) .

المادة ٩٧ :- موافقة كما وردت بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٥) .

المادة ٩٨ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٦) .

ثانياً :- الغاء عبارة ( المقررة لذلك ) الواردة في الفقرة ( أ ) والاستعاضة عنها بكلمة ( العضوية ) .

المادة ٩٩ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٧) .

ثانياً :- الغاء عبارة ( المرتبطة ببعضها أو المشتركة ) الواردة آخر الفقرة ( أ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( أو المرتبط بعضها ببعض ) .

المادة ١٠٠ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٨) .

المادة ١٠١ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٩٩) .

المادة ١٠٢ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٠) .

ثانياً :- الغاء عبارة ( وأصحاب العمل ) الواردة في المادة .

المادة ١٠٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠١) .

المادة ١٠٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٢) .

الغاء الرقم (١٠٣) الوارد في متن المادة فقرة ( ٣ / أ ) والاستعاضة عنه بالرقم (١٠١) لينطبق التعديل وقرار اللجنة باعادة ترقيم المواد .

المادة ١٠٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٣) .

المادة ١٠٦ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٤) .

ثانياً :- الغاء عبارة ( لأحكام المادة ) من هذا القانون ( الواردة في المادة والاستعاضة عنها بعبارة ( لقرار قضائي ) .

المادة ١٠٧ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٥) .

المادة ١٠٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٦) .

المادة ١٠٩ :- الغاء نص المادة (١٠٩) واعادة ترقيم المواد بعدها .

المادة ١١٠ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٧) .

ثانياً :- اعادة صياغة العبارة التالية الواردة في مطلع الفقرة (ج) ( نفقات ورسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة أو تقام عليها ) لتصبح بالنص التالي ( رسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة أو تقام عليها ونفقاتها ) .

المادة ١١١ :-

الغاء نص المادة (١١١) والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

أ - تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام لنقابات العمال وتكون له شخصية اعتبارية وتحفظ كل نقابة بحقوقها الخاصة .

ب - يتكون الاتحاد من أعضاء النقابات التي يتألف منها الاتحاد ويجمع بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة .

ج - يحق لنقابة أو أكثر بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتحاد مهني على أن تحصل كل منها على موافقة الأكثرية العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً .

د - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال والاتحادات المهنية المسجلة الانضمام الى أي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة .

هـ - تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص ، يصدر لهذه الغاية .

المادة ١١٢ :- موافقة بعد :-

أولاً :- اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٠٩) .

ثانياً :- الغاء العنوان الوارد في مطلع المادة ( الحصانة بشأن الاعمال النقابية ) .

هكذا من الأصح



ثالثاً :- شطب عبارة ( أو اتخاذ ) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بعبارة ( ولا تتخذ ) .

المادة ١١٣ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٠ ) .

ثانياً :- إلغاء العنوان الوارد في مطلع المادة ( مشروعية نقابات العمال ) .

المادة ١١٤ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيم المادة لتصبح برقم ( ١١١ ) .

ثانياً :- إلغاء العنوان الوارد في المادة ( دفاتر وسجلات نقابة العمال ) .

المادة ١١٥ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٢ ) .

ثانياً :- إلغاء العنوان الوارد في المادة ( اللجنة الإدارية للنقابة ) .

ثالثاً :- إلغاء الكلمة التالية الواردة في المادة ( عاملاً ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( عضواً مسجلاً ) .

المادة ١١٦ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٣ ) .

المادة ١١٧ :- إلغاء نص المادة ( ١١٧ ) وإعادة ترقيم المواد بعدها .

المادة ١١٨ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٤ ) .

ثانياً :- إلغاء العنوان الوارد في المادة ( محل نقابة العمال للأعمال غير مشروعة ) .

ثالثاً :- إلغاء نص البند ( ٢ ) من الفقرة ( أ ) وإعادة ترقيم البنود بعدها .

المادة ١١٩ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٥ ) .

المادة ١٢٠ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٦ ) .

ثانياً :- إلغاء العنوان الوارد في المادة ( الكشف ) .

المادة ١٢١ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٧ ) .

ثانياً :- شطب عبارة ( بتقديمه أو إرساله ) الواردة في الفقرة ( أ ) ووضعها بعد عبارة ( فيعاقب الموظف أو الشخص الملزم ) الواردة في الفقرة ( أ ) .

المادة ١٢٢ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٨ ) .

المادة ١٢٣ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٩ ) .

المادة ١٢٤ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٠ ) .

المادة ١٢٥ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢١ ) .

المادة ١٢٦ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٢ ) .

المادة ١٢٧ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٣ ) .

المادة ١٢٨ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٤ ) .

ثانياً :- إضافة كلمة ( لا ) قبل عبارة ( يخرج القرار عن النتائج التي ) .

المادة ١٢٩ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٥ ) .

المادة ١٣٠ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٦ ) .

المادة ١٣١ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٧ ) .

المادة ١٣٢ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٨ ) .

المادة ١٣٣ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٢٩ ) .

المادة ١٣٤ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٣٠ ) .

المادة ١٣٥ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٣١ ) .

المادة ١٣٦ :- موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٣٢ ) .

المادة ١٣٧ :- موافقة بعد :-

أولاً :- إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٣٣ ) .

ثانياً :- إلغاء عبارة ( لا تقل عن سبعة أيام ) الواردة في الفقرة ( ب ) والاستعاضة عنها بعبارة

( لا تقل عن أربعة عشر يوماً ) .

هكذا في الأصل

ثالثاً :- اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) (بتنسيب من لجنة تمثل الوزارة والأطراف المعنية) .

- المادة ١٣٨ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٤) .  
المادة ١٣٩ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٥) .  
المادة ١٤٠ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٦) .  
المادة ١٤١ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٧) .  
المادة ١٤٢ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٨) .  
المادة ١٤٣ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٩) .  
المادة ١٤٤ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٤٠) .  
المادة ١٤٥ :- موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٤١) .

ثالثاً : سجلت اللجنة مخالفات مقدمة من بعض السادة والسيدات اعضاء اللجنة مرفقة مع هذا القرار يرجى من الزملاء اصحاب هذه المخالفات التنويه لها لتلاوتها عند دراسة المادة الواقعة عليها المخالفة .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة  
حكيم ميمر  
اللجنة القانونية  
مجلس النواب

ملاحظة :

- ١- مخالفة مقدمة من سعادة السيدة توجان فيصل وسعادة السيد سليمان سلامة السعد حول المادة الثانية من قانون العمل .  
٢- مخالفة مقدمة من سعادة السيدة توجان فيصل حول المادة (١٠) الفقرة (ج) .  
٣- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة السادة النواب الدكتور همام سميد والدكتور أحمد الكوفحي ، د. أحمد القضاة والسيدة توجان فيصل حول الفقرة (ب) من المادة (٣١) .  
٤- مخالفة مقدمة من سعادة النائب توجان فيصل وسعادة الدكتور أحمد الكوفحي حول الفقرة (ب) من المادة (٣١) .

- ٥- مخالفة مقدمة من سعادة النائب توجان فيصل حول المادة (٥٥) الفقرات (أ، ب، ج) .  
٦- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة والسادة النواب د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. أحمد الكوفحي ، عبد الرحيم العكور ، د. مصطفى شنيكات ، د. هاني حجازين والسيدة توجان فيصل حول الفقرة هـ من المادة (٥٥) .  
٧- مخالفة مقدمة من سعادة النائب توجان فيصل حول المادة (٨٢) من مشروع القانون .  
٨- مخالفة مقدمة من سعادة النائب توجان فيصل وسعادة الدكتور مصطفى شنيكات حول المادة (٨٨) الفقرة (أ) .  
٩- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة والسادة النواب عبد الباقي جمو ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. أحمد القضاة ، د. همام سميد ، عبد العزيز جبر ، د. همام سميد حول الفقرة (أ) من المادة (١٠٠) من مشروع القانون .  
١٠- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة والسادة النواب د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. أحمد الكوفحي ، عبد الرحيم العكور ، عبد العزيز جبر ، د. همام سميد حول الفقرة (أ) من المادة (١٠٠) .  
١١- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة والسادة النواب :- عبد الكريم الدغمي ، عبد الرؤوف الروابدة ، عبد الهادي المجالي ، محمود الهويل ، مفلح الرحيمي ، د. هاني حجازين ، عبد الباقي جمو حول الفقرة (أ) البند (٢) من المادة (١١٨) .  
١٢- مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة السادة النواب د. همام سميد ، د. مصطفى شنيكات . والسيدة توجان فيصل حول الفقرة (ج) من المادة (١٣٧) .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .  
كثيراً تساعداً على إقرار هذا القانون وبالسرعة الممكنة .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة  
القانونية : شكراً معالي الرئيس .

قبل أن نتقل مشروع القانون أرجو أن أوضح لمعالي الرئيس والمجلس الكريم أن هذا القانون هو قانون طويل نسبياً أكثر من "١٤٠" مادة . لذلك نرجو أن تضع آلية مختلفة ليس أن نجره في أربعة جلسات يحتاج في كل

هكذا من الأصـ



جلسة إلى إقرار حوالي "٣٥" مادة .

الرجاء أن لا يكون هناك آراء من وحي الجلسة لأن بعض الأفكار تأتي للراييل من وحي النقاش ويكون التخوف الذي يذهنه أو التصور الذي يذهنه حول المادة يكون معالج في مواد لاحقة أو في مواد سابقة .

لذلك هذا القانون يحتاج إلى تحضير منا في بيروت ، يعني نحن اللجنة القانونية أخذ منا وقت طويل ومع ذلك نحتاج الآن عند مناقشته في المجلس إلى أن نحضر في بيروت .

فنحضر لكل جلسة إذا سمحت لي معالي الرئيس "٣٥" مادة يكون كل واحد محضر ملاحظاته سلفاً ، إذا فيه إقتراحات يقال مثلاً المادة رقم "١" أو المادة رقم "٣" دون أن نأخذ وقت في تلاوتها وسماع إقتراحات من وحي الجلسة ، إنما الاقتراحات تكون محفزة منا أصلاً ، لأن الواحد يمكن يحضر إقتراح إذا قرأ المواد التالية في المشروع يمكن يرجع عن إقتراحه . فإذا ما حضر الواحد خارج المجلس ، خارج اللقاء ، خارج الاجتماع النهائي ، لن يكون النقاش موفياً في هذا المشروع .

لذلك معالي الرئيس لو تعطي حالنا لكل جلسة تحضير "٣٥" مادة ثم تأتي إلى المجلس أعتقد أن هذا سيختصر النقاش بصورة مكثفة .

ثانياً :- قبل الشروع في مناقشة مواد المشروع هناك قرار اللجنة الوارء في صيغة رقم "٣٥" التي قررت دمج قرار مجلس الوزراء المتضمن إضافة الفقرة "ج" إلى المادة "١٥" من

المشروع ومناقشة هذه الفقرة كجزء من مشروع القانون بأكمله . هذه تحتاج إلى تصويت لأن الحكومة بعد أن أرسلت مشروع القانون إلى مجلس النواب أرسلت هذه الفقرة كإضافة للمشروع فيما بعد بقرار لاحق وتم إحالة هذه الفقرة أيضاً بقرار من مجلس النواب إلى اللجنة القانونية لتدرس مع مشروع القانون .

موضوع الدمج يحتاج إلى تصويت ثم نقاش عند حلول المادة "١٥" إذا قبلت أو رفضت ، لكن أقصد بالدمج الدمج الشكلي لهذه المادة مع مشروع القانون .

هذا ما رأينا أنه صالح لمناقشة هذا القانون حتى تمكن من إقراره في "٤" أو "٥" جلسات إن شاء الله .... شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : دعونا لا نفتح نقاش في هذه القضية ، هذه آلية تقررها كيفية مناقشة القانون ، يقرها النظام الداخلي والرياسة . أنا أفترض أن كل من الزملاء لا بد أن يكون قد قرأ القانون وأطلع عليه قبل قدومه للجلسة ، وأشكر الاخ رئيس اللجنة القانونية على التأكيد على هذا لغاية أن نسهل عملنا .

الآن نحن اتفقنا أن ندخل في مواد القانون ، إن رغبت أن يقر المقرر نص المادة ونص التعديلات إن وجدت ، أو رغبت أن يقف عند المادة ونستمع مباشرة للملاحظات باعتبار أن الجميع يكون قد قرأ المادة ، كذلك هذا إجراء جيد يوفر بعض الوقت . ليس هناك ما لنناقشه ، هذا إقتراح للراييل لاختصار الوقت .

قضية قرار مجلس الوزراء المتضمن إضافة

يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١ : الموافقة بعد :-

شطب كلمة ( ثلاثين ) والاستعاضة عنها بكلمة ( ستين ) .

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة للنقاش ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : حقيقة معالي الرئيس جميع الفصول في هذا القانون مبنية ولها عناوين ، إنما الفصل الأول من هذا القانون غير مبوب وليس له عنوان . لذلك تقترح أن يكون عنوان الفصل الأول " مدى تطبيق القانون وتفسير إصطلاحاته " .

معالي رئيس المجلس : الشيخ أبو زلط .

السيد عبد المعصم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المعصم أرى نقطة نظام عند الدكتور النصور إذا سمحت لستمع لنقطة النظام في أولى .

السيد عبد المعصم أبو زلط : النصور بطير حيث يريد .

الدكتور عبد الله النصور : طبراني متعلق بأن الشيخ أبو زلط هو عضو في اللجنة القانونية ، فإذا ابتدأت سيدي الرئيس تعطي الكلمات لأعضاء اللجنة فليكن سياسة عامة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ أبو زلط

الفقرة "ج" إلى المادة العاشرة من المشروع ومناقشة هذه الفقرة كجزء من مشروع القانون بأكمله ، أعتقد عند الوصول للمادة يمكن التصويت على الشكل الجديد للمادة معالي رئيس اللجنة .

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : سيدي هناك قرار اللجنة يحمل رقم "٣" وهو

ثالثاً : سجلت اللجنة مخالافات مقدمة من بعض السادة والسيدة أعضاء اللجنة مرفقة مع هذا القرار يرجى من الزملاء اصحاب هذه المخالفات التنويه لها لتلاوتها عند دراسة المادة الواقع عليها المخالفة . وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

معالي رئيس المجلس : اتفقنا ان الزملاء الذين لهم مخالفة على أي مادة عند الوصول لهذه المادة يمكن تلاوة مخالفتهم ومناقشتها . ويدعون عن وجهة نظرهم عند الوصول إلى المادة التي تتعلق بها المخالفة ، لعل ذلك أفضل . تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٣ قانون العمل

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الاول

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون العمل لسنة ١٩٩٣ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين

هكذا من الأصح

استقال من اللجنة القانونية ، معلومي هذه مؤكدة يا شيخ أنك لست عضواً في اللجنة القانونية ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط : لست عضواً في اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، إذن تفضل . لكنني أؤكد على وجهة النظر التي تفضل بها معالي الدكتور السور ، أرجو من الاخوان في اللجنة القانونية أن لا يناقشوا ويتولى رئيس اللجنة والمقرر الدفاع إلا إذا كانت للعضو مخالفة على تلك المادة . شيخ أبو زلط تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زلط : الواقع أنا مع أصل المشروع بأن تكون المدة ثلاثين يوماً تشبهاً مع مصلحة العامل ، لا ستين يوماً .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، إذن تفضل . لكنني أؤكد على وجهة النظر التي تفضل بها معالي الدكتور السور ، أرجو من الاخوان في اللجنة القانونية أن لا يناقشوا ويتولى رئيس اللجنة والمقرر الدفاع إلا إذا كانت للعضو مخالفة على تلك المادة . شيخ أبو زلط تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زلط : الواقع أنا مع أصل المشروع بأن تكون المدة ثلاثين يوماً تشبهاً مع مصلحة العامل ، لا ستين يوماً .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : أنا أعتقد أن مرور ثلاثين يوماً كافية للعمل في القانون بعد نشره في الجريدة الرسمية . وليس ستين يوماً وذلك حفاظاً على حقوق العاملين .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما فيه مشكلة عند اللجنة ستين أو ثلاثين ، لكن أوضح للإخوة الزملاء أن هذا قانون كبير يحتاج إلى إصدار عند من الأنظمة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر : موافقة .

الوزير : وزير العمل

قرار اللجنة القانونية

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الوزير : موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

الامين العام : الامين العام للوزارة .

قرار اللجنة القانونية

الامين العام : موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

صاحب العمل : هو كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم بأي صفة كانت شخصاً أو أكثر مقابل أجر .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : أحب ان أسمع من سعادة المقرر أو من رئيس اللجنة الفرق بين الشخص الاعتباري والشخص المعنوي . لرى كثيراً في المصطلحات القانونية استعمال الشخص الاعتباري ، قد يكون للمعنى واحد لكن أريد أن أفهم السر في اللهاج نحو تمييز الشخص المعنوي .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما فيه مشكلة عند اللجنة ستين أو ثلاثين ، لكن أوضح للإخوة الزملاء أن هذا قانون كبير يحتاج إلى إصدار عند من الأنظمة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر : موافقة .

الوزير : وزير العمل

هكذا من الأصح



السيد عبد الباقي جمو : اللغة العربية هي لغة حضارة في أي زمان أو أي مكان ، وكلمة استخدام كلمة عربية ولا يجوز تغييرها بدعوى أن هناك تدوراً أو تحضراً أكثر مما كان عليه الناس من قبل . ولذلك لا يجوز مطلقاً طلب تغيير كلمة عربية لأنها لا تصلح لهذا الزمان ، فاللغة العربية لغة القرآن ولغة الحديث ولغة الشعر .

والذلك لا يجوز مطلقاً أن نطلب شطب كلمة عربية واستبدالها بكلمة استعملت في بلاد كانت تدعى الديمقراطية ولا تتمتع بها . ولذلك هذه الكلمة في محلها والاعتراض على الكلمات أو اللغة العربية يحتاج إلى إنسان عنده فقه اللغة وعنده دراية باللغة العربية .... وشكراً .

السيد خليل حدادين : هذا قمع يا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : لأ أرجوك لا يوجد قمع في المجلس .

السيد خليل حدادين : يجب أن يوجه هذا الكلام للجنة القانونية التي عالجت مواد هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : استاذ خليل أرجوك أن لا تكلم بدون إستبدان وإعطائك الدور . الدكتور طيبيشات :

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : شكراً معالي الرئيس .

باحثادي ما فيه مانع من استبدال كلمة عربية بأخرى عربية ، وكلام سماحة الشيخ ليس في محله لأنه استبدلت كلمة عربية بكلمة عربية .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة . الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

أقترح استخدام كلمة يستأجر إنطلاقاً من الآية الكريمة « يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس .

في قوانيننا كلمة استخدم وكلمة مستخدم واردة كثيراً وعندنا ديوان اسمه ديوان الخدمة المدنية ، فأين نذهب بهذا الديوان والموظفين الذين دخلوا تحت اسم الخدمة المدنية ١١٢ .

يا إخوان كلمة مستخدم ومستخدّم هذه كلمة دلالتها واضحة ومستعملة في قوانيننا ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دعونا نخرج من الموضوع ، هناك إقتراح للأخ خليل باستبدال الكلمة ، من مع إقتراح الاخ خليل ؟ لم ينتج الإقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية بالموافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

الهيئة : الجهة التي تمثل اصحاب العمل .

قرار اللجنة القانونية

الهيئة : موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

العامل : كل شخص ذكرًا كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر ويكون تابعاً لصاحبي العمل وتحت إمرته ويشمل ذلك الأحداث ومن كان قيد التجربة أو التأهيل .

قرار اللجنة القانونية

العامل : موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة . معالي وزير الثقافة :

معالي وزير الثقافة : هذه الصيغة تعني أنه نحن كدولة نسمح أو نقر ، أو كمشروع يقر ، بأن يعمل الحدث . الإشارة إلى وجود الحدث بهذه المادة كاملاً وكأننا نعطي صاحب العمل أو المؤسسات سواء الكبرى أو التي توظف أفراد بتوظيف الأحداث .

أنا أعتقد معالي الرئيس يجب التوقف عند هذه المسألة ونحدد موقفنا من تشييل الأحداث ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، على أي حال هذا التعريف الذي ورد من الحكومة ، معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة القانونية : أغنييني معالي الرئيس أنه أولاً ورد من الحكومة ، وثانياً :- الحدث هو كل شخص لم يتم الثامنة عشرة من عمره ، يعني الذي عمره ١٧ سنة و ٣٦٤ يوم اسمه حدث .

هناك جهات تدرب هؤلاء الشباب في سن معينة ، تحت هذه السن لا يجوز التدريب . وأيضاً يقسم الحدث إلى فئة وإلى ولد حسب قانون الأحداث . فهناك سن معينة أظن فوق ال ١٥ سنة ، لست متأكداً ، يجوز تدريب الأحداث في مدارس التلمذة المهنية وفي مدارس التدريب المهني وبالتالي يطبق عليهم قانون العمل حماية لهم . أرجو أن أكون قد وضحت لمعالي الاخ سمير .

معالي رئيس المجلس : لنخرج من هذا الموضوع ، قرار اللجنة القانونية واضح ، تفضل .

معالي وزير الثقافة : إذا كان المقصود التدريب فليشار أن الأحداث في مواقع التدريب . أيضاً يا معالي الرئيس نقطة أنه هكذا جاء من الحكومة ، أنا عضو في هذا المجلس ولي الحق في ابداء وجهة نظري .

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير هل تقبل بالندسوز ؟

معالي وزير الثقافة : طبعاً يا سيدي . معالي رئيس المجلس : الدستور في المادة ٢٣ في الفقرة ٣ "الفقرة د" و تعين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث » .

قرار اللجنة مطروح للتصويت ؟ موافقة . السيد المقرر :

العمل : كل جهد انساني فكري أو جسماني يبذل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي .

هكذا جاء لأصل

## قرار اللجنة القانونية

العمل : موافقة بعد شطب كلمة ( انساني ) والامتناع عنها بكلمة ( بشري ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة . تفضل شيخ أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

بل الاستبقاء على الانساني أفضل ، لأننا إذا استعرضنا تكريم الانسان في القرآن فقد تكرر عشرات المرات بلفظ الانسان .

ومن ذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر " فأما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكره ولقمه " ، " وأن ليس للانسان إلا ما سعى " ، " يا أيها الانسان إلك كادح إلى ربك كدحاً فملاقه " . فلفظ الانسان يشعرنا بحس الجانب الانساني والحفاظ على إنسانية الانسان . لذلك أقترح أن نظل " كل جهد انساني فكري ... إلخ العبارة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، أنا بدي أترجي الزملاء أعضاء اللجنة القانونية أن يخففوا علينا النقاش . الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

يبدو أنك تظن أنني عضو في اللجنة

القانونية ، لذلك لم تسمح لي أكثر من مرة ، فسامحني الله وإياك .

معالي رئيس المجلس : أعتذر لك لأنني تأكدت أنك لست عضو فيها .

الدكتور محمد عويضة : الحقيقة المراد هنا في النص ليس التنكر للانسان وإنما إخراج جانب من الأنشطة الانسانية التي تسمى بالأنشطة الخيرية ، وبالتالي الاولى أن تكون بشري كما ذهبت اللجنة القانونية ولا تكون انساني ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، مطروحة للتصويت ، موافقة ؟ موافقة .

السيد طلال عبيدات : موافقة على ماذا معالي الرئيس ؟ هناك اقتراحين للجنة والاقتراح الثاني .

معالي رئيس المجلس : على كلمة " بشري " .

السيد طلال عبيدات : هناك كلمتين بشري وانساني ، اطرح واحدة منهم للتصويت ، أما موافق موافق على ماذا ؟

معالي رئيس المجلس : موافقة على قرار اللجنة .

السيد طلال عبيدات : إذن اطرح أنه قرار اللجنة مطروح للتصويت .

معالي رئيس المجلس : أخي طلال هذه آلية متبعة على أنه نحن نطرح قرار اللجنة ، إن لم يقر قرار اللجنة بصوت على مشروع الحكومة ، فمما طرح هو قرار اللجنة تفضل .

## السيد المقرر :

العمل العرضي : العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة الجازه على ثلاثة أشهر .

## قرار اللجنة القانونية

العمل العرضي : موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للتصويت ،

أصوات : موافقة .

## السيد المقرر :

العمل المؤقت : العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وإجازه مدة محددة .

## قرار اللجنة القانونية

العمل المؤقت : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :

العمل المؤقت : العمل الذي تقتضي طبيعة الجازه مدة محددة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح ، موافقة ؟ موافقة .

## السيد المقرر :

العمل الموسمي : العمل في مواسم محدودة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر .

## قرار اللجنة القانونية

العمل الموسمي : موافقة .

## معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

## السيد المقرر :

الاجر : كل ما يعطى للعامل لقاء عمله من مقابل نقدي أو عيني مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الاخرى أي كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحق عن العمل الإضافي .

## قرار اللجنة القانونية

الاجر : موافقة بعد :

- شطب عبارة ( يعطى للعامل ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يستحق العامل ) .

- شطب عبارة ( من مقابل نقدي أو عيني ) والاستعاضة عنها بعبارة ( نقداً أو عيناً ) .

- شطب كلمة ( أي ) والاستعاضة عنها بكلمة ( أي ) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح ، موافقة .

## السيد المقرر :

الحديث : كل شخص ذكراً أو أنثى بلغ السابعة ممن خمره ولم يتم الثامنة عشرة .

## قرار اللجنة القانونية

الحديث : موافقة .

هكذا على الأصح



معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للتصويت .

أصوات : موافقة .

السيد المقرر :

المؤسسة : المشروع الذي يعمل في إنتاج السلع أو توزيعها أو تقديم الخدمات .

قرار اللجنة القانونية

المؤسسة إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :

المؤسسة : المشروع الذي يقدم خدمات أو يعمل في إنتاج السلع أو توزيعها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة تعريف المؤسسة في المشروع أشهر بأنه غير مناسب ، ولذلك أقترح أن يكون بدل " المشروع " المؤسسة - كل من يقدم .

معالي رئيس المجلس : إقتراحك دكتور .

الدكتور محمد عويضة : كل من يقدم .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : سيدي أنا عندي نفس الملاحظة في موضوع أن المؤسسة هي المشروع ، الحقيقة المؤسسة تنشئ عدة مشاريع ، فالمشروع هو الرافد للمؤسسة . ولهذا أنا أقترح أن تكون الجهة .

معالي رئيس المجلس : أكمل إقتراحك لو سمحت .

الدكتور بسام العموش : نفس إقتراح اللجنة القانونية الجهة التي تقدم خدمات .. الخ .

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

المشروع حين نص على أن يعمل في إنتاج السلع وضع أولويات ، يعني المقصود في إنتاج السلع قبل توزيعها أو الخدمات . أنا أعتقد أنه يجب أن يكون التدرج أو الابتداء من إنتاج الخدمات أو توزيعها .

يعني ما أقصده أنها جاءت في المشروع حسب تسلسل الأهمية ، إنتاج السلع أو توزيعها أو تقديم الخدمات . جاءت في التعديل مقلوبة ، جاء تقديم الخدمات في المقدمة أو يعمل في إنتاجها وتوزيعها . أنا أعتقد أن الأهمية تنصب على إنتاج السلع .

معالي رئيس المجلس : تفضل دكتور هاشم أعطيني إقتراحك .

الدكتور هاشم الدباس : إقتراحي أن المادة كما جاءت هي أصح مما جاءت في التعديل .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل ، هناك إقتراح على تعديل قرار اللجنة القانونية باستبدال " المشروع " بالجهة التي تقدم الخدمات . من مع هذا الإقتراح ؟ لنجح الإقتراح ، البند الذي يليه .

السيد المقرر :

المرجع الطبي : الطبيب المعتمد أو اللجنة الطبية المعتمدة من الوزير .

قرار اللجنة القانونية

المرجع الطبي : موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المرض المهني : الاصابة باحد أمراض المهنة المبينة في الجدول رقم (١) أو الاصابة بأي من الامراض الصناعية المبينة في الجدول رقم (٢) للملحقين بهذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

المرض المهني : موافقة .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة بالنسبة للمرض المهني ، هنا لدينا

إقتراح بشطب عبارة أمراض المهنة لتصبح الأمراض الصناعية المبينة في جدول رقم "١"

وشطب عبارة الأمراض الصناعية للمهنة في الجدول رقم "٢" لتصبح الاصابات المهنية المبينة في الجدول رقم "٢" . ومبررات هذا التغيير

سيدي لتستجيب التسمية وأرقام الجداول الملحقة بالقانون وكذلك الانسجام مع أوضاع الجداول في قانون الضمان الاجتماعي . هي فقط

موضوع تنظيمي .

معالي رئيس المجلس : ما اقترحه معالي وزير العمل مطروح لرأي المجلس الكريم ، من يوافق على ذلك ؟ إذن مع التعديل الذي اقترحه معالي وزير العمل .

السيد رئيس اللجنة : أرجو من معالي وزير العمل أن يكتب ذلك ويعطيه لسكرتير اللجنة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة بعد إقتراح معالي وزير العمل بإعادة الترتيب ، هل يوافق المجلس ؟ موافقة .

السيد المقرر :

اصابة العمل : اصابة العامل نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك الحادث ما يقع للعامل في أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه شريطة أن يكون الاياب والذهاب من وإلى مكان العمل .

قرار اللجنة القانونية

اصابة العمل : موافقة بعد :-

- اضافة كلمة ( في ) بعد عبارة ( اصابة العامل نتيجة حادث ) الواردة في مطلع التعريف .

- شطب العبارة التالية الواردة آخر التعريف ) شريطة ان يكون الاياب والذهاب من وإلى مكان العمل ) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح

هكذا من الأصح

للمجلس الكريم ، الأستاذ حماد أبو جاموس .  
السيد حماد أبو جاموس : أعتقد أنه  
الدهاب والاياب وليس الاياب والدهاب ، تبقى  
كلمة الدهاب ثم الاياب .  
معالي رئيس المجلس : هي في قرار اللجنة  
شطب ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : حقيقة لا نزال نؤيد  
بقاء عبارة " شريطة أن الاياب والدهاب من وإلى  
مكان العمل " . وهذا الأمر ينسجم مع كثير من  
تشريعات العمل في البلاد الاخرى ، على سبيل  
المثال الجزائر واليمن والامارات . كذلك ينسجم  
مع منطق الأمور إذ لا يعقل أن ينحرف العامل  
عن الطريق المعتاد في الدهاب والاياب الى عمله  
... شكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الباقي  
جمو أنت عضو في اللجنة .  
السيد عبد الباقي جمو : أنا أتدخل في  
اللغة فقط .

معالي رئيس المجلس : في اللغة تفضل .  
السيد عبد الباقي جمو : هذا الخطأ من  
اللجنة القانونية وقع في غيابي وليس في  
حضور ، إقتراح إضافة في غير وارد في  
التعريف لأن هذا تعريف وليس تهجي . إصابة  
العمل : إصابة العامل نتيجة حادث ... الخ .  
إدخال " في " لا يعني له أبداً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ بسم  
حدادين .

السيد بسم حدادين : أنا مع قرار اللجنة  
بشطب هذه العبارة لأنها تعطي مجال في  
التفسير إلى التملص من دفع استحقاقات العامل  
المصاب ، فالنص هنا واضح وفي بالفرض .  
وجود هذا النص في غير مصلحة العامل ...  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
رئيس اللجنة .  
السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس .

الحقيقة نحن شطبنا " شريطة أن يكون  
الاياب والدهاب من وإلى مكان العمل " لأنه  
ترديد ليس له داعي ، لأن النص يقول " ما يقع  
للعامل في أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه " .  
هذا يكفي ، إذا وضعنا شريطة يصير ترديد  
باللغة . وكلمة " في " نحن ما عندنا مانع في  
شطبها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسم  
العموش .  
الدكتور بسم العموش : حكاية إضافة  
في أنا أؤيد أن لا تكون ، وأيضاً لأنها تكررت  
في السطر الثاني : " ما يقع للعامل في أثناء " .  
أيضاً إذا شطبنا " في " نشطب " في " الثانية .  
وتكرار " شريطة " هذا الحقيقة لغو .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، إذن مع  
شطب كلمة " في " في السطرين ، قرار اللجنة  
القانونية هل يوافق المجلس ؟ موافقة . تفضل .

السيد المقر :  
المستحق : المنتفع أو المنتفعون من عائلة  
العامل المنصوص عليهم في قانون الضمان  
الاجتماعي المعمول به .  
قرار اللجنة القانونية

المستحق : موافقة .  
معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية  
مطروح ، الأستاذ الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً معالي  
الرئيس .

أنا أعتقد لما ذهبت لقراءة المادة في  
موضوع المستحق والتعويضات كأنها تنصب  
على التعويض في حالة وفاة العامل أو المنتفع ،  
يعني جاء المنتفع بعد الوفاة . قانون الضمان  
الاجتماعي للأسف الآن لا يعطي إلا للزوجة  
والاولاد ويحرم الوالد والوالدة من أن يأخذوا  
شيئاً من هذا التعويض . كما أنه قد يحرم الاخت  
القاصر التي يميلها بموجب القانون . لذلك أنا  
أرى حفاظاً على حقوق الوالدين وحقوق من  
يعمل القاصرين وربما يكون معوق يميله وليس من  
الزوجة أو الاولاد .

أرى أن يكون النص بالنص التالي حسب  
أحكام التركة في الشريعة الإسلامية . بحيث  
سيضمن الزوجة والاولاد والوالدين والقصر الذين  
يعملهم .

معالي رئيس المجلس : أين اقتراحك إذا  
سمحت .

السيد أحمد الكساسبة : أنا أفي على الاقتراح  
الذي أبداه الأستاذ أحمد ، وأذكر بما يلي :-  
موجود عندنا في القوانين الاردنية ثلاث أنواع من  
القوانين ، قانون الميراث ، قانون التقاعد  
المسكري والمدني ، قانون الضمان الاجتماعي .  
قانون الميراث معلوم ، في قانون التقاعد  
المسكري والمدني يعطى الوالدان ، لكن في  
قانون الضمان الاجتماعي لا يعطى . فلا أدري  
لماذا ذهبت الحكومة واللجنة الموقرتين على اختيار  
الضمان الاجتماعي مع أن موضوع الضمان  
الاجتماعي الحقيقة يحتاج الى تعديل ليتوافق مع  
قانون الارث وقانون التقاعد المدني والمسكري ؟  
ولذلك أفي على الاقتراح بأن تصبح من عائلة  
العامل حسب الشريعة الإسلامية ..... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .  
معالي وزير العمل : شكراً معالي  
الرئيس .

هكذا في النص



حقيقة المادة : "٥٢" من قانون الضمان الاجتماعي "تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يقصد بالمستحقين أفراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب تقاعدي أو راتب الاعتلال المنصوص عليهم فيما يلي ممن تتوفر فيهم الشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون " لذلك فهو ينتقل بحكم القانون إلى أفراد العائلة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا سؤالي إستفساري من قبل معالي رئيس اللجنة القانونية ومعالي وزير العمل ، بالنسبة لاصابة العمل هناك جدول مرفق يذكر فيه الاصابة ونسبة الاصابة .

السؤال هل اللجنة القانونية الكريمة أو وزارة العمل جلست مع اللجنة الصحية أو مع معالي وزير الصحة لمعرفة القيمة للتعويضات بالنسبة لهذا الامر ؟ .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : ما قاله معالي وزير العمل لم يكمل قراءة المادة "تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون " وهو قانون الضمان الاجتماعي المعترض على التوزيع بموجبه ، " يقصد بالمستحقين أفراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المنصوص عليهم

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : ما قاله معالي وزير العمل لم يكمل قراءة المادة "تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون " وهو قانون الضمان الاجتماعي المعترض على التوزيع بموجبه ، " يقصد بالمستحقين أفراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المنصوص عليهم

فيما يلي ممن تتوفر فيهم الشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون وهم

١- أرملة .

٢- أولاده ومن يعيلهم من إخوانه وأخواته .

٣- الأرمال والمطلقات من بناته .

٤- والده .

٥- زوج المؤمن عليها المتوفاة ، الأرملة .

وكان الهدف من المشروع أن من يعيلهم ومسؤول عن إعالتهم ويعتاشون من دخله يستفيدون من ذلك ، وليس الهدف أن توزع هذه الانصبة بالفقر عن هؤلاء ليأخذ كثيرون أحياناً ممن لا يستحقون ، وأحياناً يكونوا قادرين جداً ولا يعيلهم . لم يكن الهدف أن يأخذوا هذا الراتب التقاعدي ، ولذلك جاء قانون الضمان الاجتماعي لمحصريها ، يحصر هذا التوزيع ، بالذين يعيلهم ويعتمدون في حياتهم عليه ، والوالدان مشمولان وليس كما ورد أن الوالدين ليسا مشمولين بقانون الضمان الاجتماعي .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور .

الدكتور عبد الله النسور : بعد الإيضاح الذي سمعناه من الأخ نائب رئيس الوزراء ، هل فيما قرأه نائب رئيس الوزراء تغطية لكل الورثة الشرعيين ؟ إن لم يكن فيه تغطية فهذا التعريف يخرج النص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة قانون الورثة .

أما إذا كان الجواب بأن ما قرأه نائب رئيس الوزراء هو كل الورثة الشرعيين فلا يوجد ما يخالف . ولذلك أرجو أن أسمع ايضاحاً من الاخ رئيس اللجنة القانونية أو المقرر في هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ديب أنيس .  
السيد ديب أنيس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحقيقة كلمة " المستحق " كلمة عاتمة ويجب أن تخصص وتقرن بقرينة ، مسألة الاستحقاق بعد الوفاة عامة لأنه فيه استحقاق في حياته لأقربائه وعائلته وفيه استحقاق بعد وفاته . فإذا تميز الاستحقاق في حياته أو بعد وفاته هنا قانون الميراث في الشريعة الإسلامية أو قانون الانتفاع في خدمة مؤسسة الضمان الاجتماعي . فيجب أن يخصص هنا ظرف الاستحقاق بعد الوفاة أم في حياته ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ خليل حدادين .  
السيد خليل حدادين : يمكن الشيخ ديب أنيس قال ما كنت سأقوله ، حقيقة استحقاق العامل فيه نوعان بعد الوفاة وبالتالي يحكم التركة الشرعية . أما إذا أصيب العامل بمرض كامل وله استحقاق ، أعطي من هذا الاستحقاق إذا كانت لديه فقط بنات وليس لديه أولاد ، أعطي إخوانه وهم مقبلين ؟ ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرم اللجنة .

أولاً :- جهد العامل بعد وفاته يعطى لمن كان يعيلهم من المستحقين ، من هم المستحقون ؟ هم الذين تنقطع عنهم الاعالة بعد وفاة المعيل . أما الورثة قد يكون لهم أقرباء وأهلياء لا يستحقون جزءاً من هذه الخصصات . ولذلك قانون الضمان الاجتماعي يفضل الأمر وأزال القيد وبين من هم الذين يستحقون من عائلة العامل المتوفى . وأعتقد أن هذا القانون وضع الحد الكافي ولا حاجة إلى النقاش وأرجو أن يصوت .. وشكراً .

أصوات : نفي على ذلك .

السيد المقرم : ردأ على استفسار معالي الدكتور عبد الله النسور ، الأشخاص الذين وردوا في المادة "٥٢" لا يشملون كل الورثة الشرعيين .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : أنا أقترح أن نشطب كلمة " المنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي المعمول به " ، والاكتفاء فقط بالمستحق المتفجع وورثته الشرعيون . هذا يغطي الجميع .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد جميل .

السيد عبد الباقي جميل : شكراً معالي الرئيس .

أعتقد ما نص عليه قانون الضمان الاجتماعي فيه الجواب الكافي والشافي كما قال الباشا .

هكذا من الجواب

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح برغم أن بعض الاخوان رافعين أيديهم يودون الحديث في هذه النقطة . إذا كان هناك نقطة جديدة نستمتع لها ، لكن دعونا نصوت على الاقتراح . نقطة نظام دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : أرجو أن يتيح لنا الاخوة أعضاء اللجنة القانونية النقاش ، أنا أرى في كل نقاش على نقطة يحدث ثلاثة أو أربعة منهم وبعد ذلك نقول نكتفي بالنقاش . أرجو أن تلاحظ الرئاسة هذا .

معالي رئيس المجلس : أتفق معك تماماً وأرجو من الزملاء أعضاء اللجنة القانونية أن يكتفوا بالدفاع عن القانون ممثلين برئيس اللجنة ومقرر اللجنة إلا إذا كان هناك مخالفة لأي منهم . نقطة نظام .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة نقطة النظام رداً على ذلك التسلسل ، مع شديد الأسف ، بأن العرف قد استقر في هذا المجلس الكريم أن لا يتحدث أعضاء اللجنة القانونية . فثارة تسمع سماحة الشيخ أنه مستقبل ، وجاءت متأخرة الآن ، دفاعاً عن التسلسل الأخير ، وثارة أنه عضو فيها يريد الدفاع عن الجانب اللغوي .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام اذا منحت .

السيد عبد المنعم أبو زلط : نعيروا في أمراً .

معالي رئيس المجلس : أريد نقطة النظام أنت الذي حيرتني .

السيد عبد المنعم أبو زلط : أريد من الرئاسة الجليلة إزالة هذا اللبس والغموض . تعتمد الشخصيتين في آن واحد في جلسة واحدة هذا لا يجوز ، ثارة نظير مدافعين عن اللغة كأعضاء في اللجنة القانونية وثارة مستقلين هذا لا يصير .

معالي رئيس المجلس : أرجوك أبو أنس ، أنت رفعت يدك لنقطة نظام .

السيد عبد الباقي جمو : يدي أرد على هذا الكلام .

معالي رئيس المجلس : أرجوك يا شيخ عبد الباقي . يفترض من أعضاء اللجنة القانونية أنهم صوتوا على هذا القانون وأنهم اتفقوا على قرار اللجنة القانونية ، يفترض أنهم تدارسوا هذا القانون واتفقوا على قرار اللجنة القانونية ما عدا من له مخالفة أو تحفظ على قرار اللجنة القانونية ، نفترض ذلك . إذن يوكل الدفاع عن قرار اللجنة القانونية لرئيس اللجنة ومقررها ولغايات فقط كسب الوقت في هذا الموضوع . نقطة نظام سيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أريد أن أوضح هنا في تفسير دور اللجنة القانونية وأين تتدخل وأين لا تتدخل .

أولاً :- دور الرئيس ومقرر اللجنة هو في الدفاع عن قرار اللجنة موافقة على المشروع المقدم أو مخالفة له ، يعني بين أحد القاضين ما جاء في قرار اللجنة أو ما جاء في المشروع الأصلي . لكن

معالي رئيس المجلس : استبدال كلمة " قانون الضمان الاجتماعي " بحسب أحكام الشريعة الاسلامية . أتلو إقتراحك إذا أمرت .

السيد أحمد الكساسبة : ليصبح النص كما يلي :- المتفع أو للمتفعون من عائلة العامل حسب أحكام الشريعة الاسلامية .

معالي رئيس المجلس : إذن شطب " للنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي " واستبدالها بحسب أحكام الشريعة الاسلامية . السيد وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

الحقيقة عبارة " المستحق " لم ترد في هذا القانون إلا في المادة "٩٣" منه وتقرأ حينما سقطت هذه العبارة . المستحق في المادة "٩٣" منطوقه على المادة "٨٧" هي للتعمير عن الأشخاص الذين يصابون بضرر جسدي ولا ينطبق عليهم قانون الضمان . يعني العامل يستحق أنواع من التعويض ، المادة "٣٤" في القانون قالت للورثة الشرعيين . إصابات العمل قسم ينطبق عليها الضمان الاجتماعي بقأخذ المستحق بالمعنى الوارد في قانون الضمان .

جاء المشروع وأراد أن يحمي هذه الفئة التي لا تنطبق عليها الضمان فساواها بمن وردوا في الضمان لكي يدفع صاحب العمل . فلذلك أي تعديل رجاء عندما نصل إلى المادة "٩٣" يقرر الاخوان هل هي لعائلة المتضرر أم لكل ورثته الشرعيين ، حتى تتسجم التعويضات مع لهج القانون التي مصدره قانون الضمان الاجتماعي .

أثناء النقاش أحياناً تأتي وجهة نظر ثالثة لم تكن قد عرضت أو بحثت في اللجنة القانونية وقد تؤدي إلى تغيير مسار القانون بأكمله . هنا يصبح عضو اللجنة القانونية لأنها لم تثر في اللجنة ، لم يتح له الوقت ، لكي إما يقبل بها أو يسجل عليها مخالفة في اللجنة فله الحق أن يشارك . واعتقد أن عضو اللجنة القانونية أولاً لأنه قبل العبء الأكبر وجلس في اللجنة ساعات وساعات بعد لغيره لا يستحق بأن يعاقب بأن يحرم من المشاركة في شيء قد يدمر نتيجة عمله .

والجزء الثاني أن عضو اللجنة القانونية قد اكتسب خبرة سواء كان قانوني أصلاً أو غير قانوني أصلاً ، فهذا يكون من الأكثر على بيان هذه النقطة وربطها بقية القانون الذي يستعرضه بكامله ، وقد يكون من دخل بالمداخلة هذه طارئاً على القانون لم يدرس بنفس التعمق الذي درسه عضو اللجنة القانونية .

فالرجاء عدم التضييق علينا وإلا لجئنا جميعاً كما فعل أبو هارون بأن نقول لا نريد اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : واضحة وجهة النظر سيدة توجان فيصل ، الحقيقة ليست تضييق على اللجنة القانونية إنما محاولة تخفيف عن المجلس ما أمكن . هناك إقتراح واضح من قبل السيد أحمد الكساسبة أرجو تلاوة الإقتراح .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً معالي الرئيس .

أقترح أن يكون النص المتفع أو للمتفعون من عائلة العامل حسب أحكام الشريعة الاسلامية .

هكذا من الأصل



لم ترد إلا في المادة "٩٣" ولذلك إذا عدلنا هنا في التعريف فهيكالية القانون مستغنى وأسس التعويض ستغنى. من يطبق عليه قانون الضمان الاجتماعي يكون حسب التعريف، من يخرج من قانون الضمان وهم قلة، هي المؤسسات التي لا تتضمن لقانون الضمان، ستطبق هناك أحكام قانون الارث الاسلامي وهناك تطبق الاحكام القانونية. أردت التحذير من هذه النقطة وآمل أن رجى النقاش حولها لمجد المادة "٩٣" .... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير الاوقاف .

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : إذا سمحت لي سيدي الرئيس لا بد من توضيح هذه النقطة، نحن لسنا أمام ملك نريد أن نوزعه وفق أحكام الشريعة الاسلامية. نحن أمام تعويض عن إصابة عمل أدت للوفاة، فهي ليست ملكاً للمتوفى حتى توزع وفق أحكام الشريعة ووفق أحكام الميراث. الاصل هنا والاعدل أن يوزع هذا التعويض على الذين يعملهم المتوفى وبالتالي لا يشمل بقية الورثة عدالة ومصالحة الأسرة.

أما لو كانت عن إصابة العمل وهو حي فعند ذلك تصبح ملكه فإذا توفي أخذ الورثة الشرعيون .... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الأستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : لا نقول

حسب أحكام الشريعة الاسلامية قد يكون العامل أو المستفيد غير مسلم. أقترح أن يكون الورثة الشرعيون فقط وليس حسب أحكام الشريعة الاسلامية لأن المستفيد قد يكون غير مسلم ... شكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : لي إقتراح محدد، أقترح أن تستبدل هذه المادة بالمادة المطبقة في قانون التقاعد العسكري والمدني بالنسبة للورثة.

معالي رئيس المجلس : دكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً، الحقيقة نحن أمام أكثر من حالة، الحالة التي يتحدث عنها الاخوة في موضوع التوريث هي حالة الوفاة، وهذه أصلاً الدولة تبنت التوريث حسب الشريعة الاسلامية وليست هي محل النقاش.

إذا كنا نتحدث عن إصابة أدت الى الوفاة فأنا أختلف مع معالي وزير الاوقاف عندئذ ينسحب مباشرة قانون التوريث الاسلامي. إذا كانت الإصابة لم تؤدي الى الوفاة فليست هناك أحكام للشريعة الاسلامية تنبئها الدولة في هذا المجال، ما هو مطبق هو قانون الضمان الاجتماعي. لنا تحفظات ولنا تعليقات على قانون الضمان الاجتماعي لكن ليس المطروح أمامنا الآن قانون الضمان الاجتماعي، حينما يأتي قانون الضمان الاجتماعي يمكن أن نعدل ما هو مخالف للشريعة الاسلامية.

فألذي أعتقد أن الحالة حينما يكون هناك إصابة عمل، إذا أردنا أن تأتي بالورثة الشرعيين، هناك ورثة شرعيون بحالة مادية جيدة وسيشاركون الضعفاء المستحقين. وبالتالي نكون حتى باسم الشريعة الاسلامية قد آدبنا أشخاصاً آخرين لا علاقة لهم بهذه الصورة، هؤلاء علاقتهم بعد الوفاة، وبالتالي أنا أعتقد أن النص كما جاء أسلم.

معالي رئيس المجلس : هل هناك إقتراحات جديدة غير الذي سمعناه، هناك إقتراح من الأستاذ أحمد الكساسبة بشطب " للنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي المعمول به " واستبدالها بحسب الشريعة الاسلامية. إقتراح الكساسبة مطروح للتصويت، من مع الاقتراح؟ لا يا شيخ جمو، يا زملائنا إذا سمحوا أرجوكم، نحن هنا في مجلس النواب، يا أستاذ أحمد الكساسبة. أنا سأشطب الكلام، ثانياً أرجو أن يكون الكلام مع الرئاسة مباشرة وأن لا نتحدث مع بعضنا بعضاً، من يرغب في الحديث أرجو أن يستأذن تبعاً للنظام الداخلي ويطلب الحديث والحديث من الرئاسة :

قرار اللجنة القانونية مطروح للتصويت، من مع قرار اللجنة القانونية؟ موافقة على قرار اللجنة القانونية. البند الذي يليه. لو سمحت يا دكتور انتهت عملية التصويت.

الدكتور محمد الزين : يا أخي الكريم ليس ضمن الموضوع، طرحت قبل قليل نقطة استفسارية من معالي وزير العمل ورئيس اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس : طيب لم يجاوبك، ماذا أعمل؟ البند الذي يليه.

السيد المقرر :

النقابة : هيئة مهنية للعمال أو أصحاب العمل تشكل وفقاً لأحكام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

النقابة : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :

النقابة : تنظيم مهني عمالي يشكل وفق احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : دكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس . أقترح شطب "مهني" لتصبح تنظيم عمالي لأنه فيه خلاف في قضية النقابات العمالية ليست نقابات مهنية، والنقابة العمالية تضم آخرين مختلفين المهنة. فأنا أقترح شطب كلمة "مهني".

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر إذا كانت هناك مخالفة عند أي مادة أرجو لفت نظر الرئاسة أن هناك مخالفة لبقول الرمييل مخالفتة . نقطة نظام شيخ سعد .

السيد سليمان السعد : نقطة النظام أنه لا يجوز للأخوان أن يدخلوا إقتراحاتهم إذا كان هناك مخالفة، تسمع المخالفة أولاً.

معالي رئيس المجلس : حسنأ عدلنا  
الموقف ، عندك مخالفة ؟  
السيد المقرر : نعم هناك مخالفة للسيدة  
توجان فيصل والسيد سليمان السعد .

معالي رئيس المجلس : تلصلي سيدة  
توجان .  
السيدة توجان فيصل :

مخالفة مقدمة من الدائنين توجان فيصل وسليمان السعد  
لقرار اللجنة القانونية بشأن تعريف النقابة  
في المادة الثانية من قانون العمل

نقترح إبقاء التنظيمات الخاصة بأصحاب العمل الواردة في المشروع وذلك للأسباب التالية :-

١- إيجاد صيغ متعاقبة متوازنة بين تنظيمات العمال وأصحاب العمل ذلك أن العمال لهم نقابات متخصصة ينظمها الاتحاد العام لنقابات العمال وهذا يخدم تنظيم قطاع العمال عامة ويخدم التخصص المطلوب عند بحث أمور أو خلافات تختص بمهنة معينة ، ومقابل هذا فإن وجود نقابات متخصصة في جسم حرفتي التجارة والصناعة سيساعد على مقابلة هذا التنظيم العمالي السليم بتنظيم مشابه يحقق ذات الدرجة من الأداء المهني والتمثيلي للتخصص . أي أنهم يمثلون أصلاً في غرف الصناعة والتجارة .

٢- التنظيمات النقابية من شأنها ومن أهدافها وأدوارها الرئيسة حسبما هو معرف في المادة (١٠٠) من هذا القانون رفع المستوى الاقتصادي والمهني والثقافي للمتخصصين لها وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ، وهذا يحقق نقلة نوعية في الإنتاج هي في صالح الوطن عامة وأيضاً في صالح العمال لأن استقرار أوضاع المؤسسة التي يعملون بها تضمن استقرار عملهم واستمراره .

٣- لا يناقض هذا التنظيم مع الدستور وذلك في ضوء تفسير المجلس العالي الأخير بشأن نقابة المعلمين حين أشار إلى عدم جواز التساوب موظفي الدولة اليها ولم يشير إلى أن النقابة أصلاً غير جائزة دستورياً ، أي أن قرار المجلس العالي تضمن بدها اعتبار التنظيم النقابي للمعلمين وبالتالي لأية مهنة خارج إطار العمال دستورياً .

سليمان السعد

توجان فيصل

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس  
اللجنة .  
السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس .

السيد بسام حدادين : أولاً :- أنا أوافق  
على ملاحظة الدكتور مصطفى شنيكات بتعريف  
النقابة بأنها هيئة عمالية وشطب كلمة مهنة لأنه  
لا ينطبق على النقابات العمالية صفة المهنة ولا  
سيدفعوا استحقاقات المهنة .

الحقيقة أقر مجلسكم الكريم قبل قليل  
تعريفاً من هذه التعريفات هو تعريف الهيئة وهي  
الجهة التي تمثل أصحاب العمل ، بإمكان  
أصحاب العمل أن يشكلوا هيئات بدل أن  
لسميهم نقابات ، وحتى تميز النقابات العمالية أن  
تبقى للعمال فقط حسب أحكام الدستور أبقينا  
على تعريف النقابة بأنها التنظيم المهني العمالي  
الذي يشكل وفق أحكام هذا القانون . أما  
الجهات التي تمثل أصحاب العمل فقد عرفناها  
ووافق مجلسكم الكريم على التعريف بأنها الجهة  
التي تمثل أصحاب العمل ، وإذا أردتم الرجوع في  
المادة "٧" في مطالعها تعريف للهيئة .... شكراً  
معالي الرئيس .

وأنا أعتقد أمامنا الآن تجربة معاشة تنسيق  
أصحاب العمل في إدارات البنوك في الوقت  
الراهن يعيق للمطالب الحققة والمعادلة للعمال  
والمستخدمين في هذه البنوك . فإذا كنا نريد أن  
نقف إلى جانب الضعيف فعلينا أن لا نتيح مجال  
للقوي لينظم نفسه في مواجهة الضعيف في هذه  
المعادلة غير المتوازنة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ  
خليل حدادين .  
السيد خليل حدادين : شكراً معالي  
الرئيس .

أرجو أن يوضح معالي رئيس اللجنة  
القانونية ما موقفنا من قانون لعام ١٩٨٧ قانون  
نقابة المقاولين وهم أصحاب عمل وصدر لهم  
قانون عام ١٩٨٧ وهم أصحاب عمل ، فأرجو  
التوضيح .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ بسام  
حدادين .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية  
والتعليم : زجاءاً أنا أريد أن أعلق على كلمة  
مهنة أما الأمر الآخر فهو صلاحيات اللجنة .



أولاً :- لا يوجد في الاردن نقابات مهنية ، ليس هذا موجوداً في أي نص قانوني . وأرجو أن يعرف الاخرون أنه حسب تصنيف منظمة العمل الدولية كل عمل مهنة ولا يوجد عمل ليس مهنة ، فعامل التنظيمات صاحب مهنة والصيدلي صاحب مهنة . وبالتالي تعبير نقابة مهنية عمالية يعني أنها متخصصة بمهنة بعينها وليس ما انصرف اليه ظن البعض عن مهنة النقابات لأن ذلك أمر يستند الى لصوص القانون وليس ينصرف الى تفكير سياسي ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : شكراً معالي نائب رئيس الوزراء وهذه الحقيقة بادرة تسجيل ، وقد ناقش هذا المجلس الكريم ومجلس الاعيان والمجلس العالي لتفسير الدستور مهنة التعليم وانتهوا الى أنها ليست مهنة ، ولذلك أنا أستمسك بهذا التعريف وألني عليه وأعتبرها سابقة جيدة .

لذلك إذا كنا نذهب الى أن كل عمل هو مهنة فنعد ذلك لا بأس أن تبقى هذه فعلاً هذا يسجل في محاضر المجلس . لكن إن كنا على التفسير الموجود الآن أن مجموعة المهن هي الاطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الاسنان المعروفة وهؤلاء عمال لهم إتحادات خاصة وقوانين خاصة ونقابات خاصة وهناك يلزم الطبيب بأن يكون عضواً في نقابة الاطباء ويقطع راتب إجباري عنه بخلاف ما هو موجود في نقابات

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا لم يذهب بي الاعتقاد دقيقة واحدة أن الرميل المحترم يحب الطبقة أو يدعو اليها بحيث أن يفصل بين العامل وأصحاب المهن . وأنا بدأت حديثي بالقول بأننا جميعاً نمارس مهناً مهما كان موقعنا ، وتعبير المهنة ينطبق علينا جميعاً لا فرق بين حامل شهادة الدكتوراة والعامل الذي يمارس العمل بيده .

وبالتالي فإن فصل كلمة مهنة عن العمال هو إفتئات على حقهم بأنهم أصحاب مهن ، هذا من باب .

أما الأمر الآخر سيدي الرئيس أعتقد أن زميلي المحترم لم يطلع إطلاعاً وافياً على قرار

المجلس العالي لتفسير الدستور ، فالمجلس العالي لتفسير الدستور لم يقل بأن التعليم ليس مهنة ولا يستطيع أن يقول ذلك ، إنصرف الى أنه ليس من حق الموظفين أن يشكلوا نقابة دون أن يتعرض لعملية مهنة التعليم . فان كان أي عمل في الاردن مهنة فأم المهن وأولها هو التعليم وهو النطق الالهي الموجه الى رسوله الكريم بأقرأ ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنني مع شطب كلمة المهنة لأن كلمة المهنة تحمل في طياتها معاني الاحتقار فهي تأتي من امتنهم بمعنى احتقر ، واقترح إحلال كلمة التخصص بدلها .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة بقاء كلمة المهني كما وردت في قرار اللجنة القانونية هو السليم وهو الذي يتناسب مع مسمى مؤسسة التدريس المهني ، هي الرضاء الذي ينطوي تحته هؤلاء المدرسون . لذلك الاصرار على إبقاء كلمة مهنة أشمل وأدلى ، وكذلك المركز الحرفي أيضاً مهنة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله الشنور .

الدكتور عبد الله الشنور : سيدي ، في التعريف هنا يتحدث عن المهنة التي تشكل نقابة وفق هذا القانون وليس وفق أي قانون . نحن نتحدث عن المهنة المهنية للعمال التي تشكل وفق هذا القانون ، ليس عن المشكلة وفق قوانين أخرى ولا التي ستشكل ولا التي ناقضها المجلس العالي لتفسير الدستور ، نحن نتحدث عما هو موصوف في هذا القانون . ولذلك أقترح أن ما جاءت به اللجنة القانونية دقيق ومحكم تماماً وأرجو إقبال النقاش والتصويت عليه .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي وزير الثقافة .

معالي وزير الثقافة : يا سيدي في هذه المسألة ما دام أثير موضوع أصحاب العمل والعمال أن نضع النقاط على الحروف ، يعني هل النقابات المهنية الموجودة الآن هي نقابات يسيطر عليها أصحاب العمل وأعضاء في نفس هذه النقابات المستخدمين . لماذا لا نتوقف عند هذه المسألة ؟

إذا أراد المجلس الكريم أن يحدد نقابات خاصة بأصحاب العمل ونقابات خاصة بالعمال والمستخدمين فأننا أعتقد أن هذا الفرز يجب أن يطال كافة المنظمات الشعبية والنقابية في البلد . عندما نتحدث عن نقابات أصحاب عمل ليس فقط المقاولين لهم نقابة ، بالعكس أنا أقر بوجود نقابة المقاولين لأنها هيئة تمثل مصالح موحدة ، ما عندي مشكلة . لكن عندما أتى أخد على سبيل المثال نقابة المهندسين ، نقابة المهندسين صاحب العمل والمهندس المستخدم الاجير في نفس النقابة

هذه المسألة تؤدي في النهاية الى سيطرتها على حساب غيرها .

لذلك أنا أدعو المجلس الكريم إذا أردنا أن نتحدث في هذه المسألة أن نقرر فرض موضوعي على قاعدة المصالح وبالتالي تشكيل النقابات على قاعدة المصالح ... شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام دكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : قال معالي رئيس اللجنة في بداية الحديث أن هذا القانون وحدة واحدة ، يعني مادة التعريف لا تعالج المواد العاملة . المادة "١٠٢" وهي مكونة من سطر واحد تقول " تعبر نقابات العمال وأصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاها " . فالنقابات الموجودة هذه مشمولة بهذا القانون ، أما التي ستؤسس وفق هذا القانون فهي موصوفة في المادة "١٠٣" . يعني أنا أعتقد عمل اللجنة القانونية كان وافي وأن نصوت عليه وأنا طلبت إيقاف باب النقاش سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح لوقف باب النقاش وهناك اقتراحات ، دكتور بنسام فيه اقتراح ؟

الدكتور بنسام العموش : هو توضيح ، أنا أرجو من الاخوة ، ومع جبا للإجازة ، أن لا يتحدث للتحدث بعد أن يعطي كل ما عنده ثم يطالب بوقف النقاش ، إذا كان يطالب بوقف النقاش ليدأ هو بوقف النقاش قبل أن يتحدث .

أنا أريد أن أقول هل مسألة إبقاء كلمة مهني مسألة شكلية أم مسألة موضوعية ؟ يعني ماذا يعني على هذا ؟ هل يعني كما هو في النقابات المهنية أن تلزم العمال بأن يكونوا في هذه النقابات ؟ أم هو كما فهمت من معالي نائب رئيس الوزراء أنها رفع لشأن العامل وأنه من حقه أن يأخذ هذا الوصف ؟

إذا كانت مجرد ناحية معنوية فأنا لا أعترض عليها ، أما إذا كانت تتسحب كما هو في النقابات المهنية توضع عليه شروط وتطلب منه أشياء فأنا في ظني أن الهيئة العمالية هي الأنسب .

أنا أظن أن الموضوع ليس موضوعاً طبقياً ، للموضوع تنظيم وإقرار . وإذا كان هناك أخطاء يمكن أن يعالجها هذا القانون فيمكن أن تعاد الأمور للحاطة وينظر فيها هذا المجلس ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور مصطفى شبكات : أنا أحترم كل عمل هو مهنة ، ولكن نحن نتحدث هنا عن نقابة عمالية . وحتى بكلمة مهني لكن خوفاً واحتراراً من مخاطر أخرى أنه في يوم من الأيام يؤتى ويقال لسائق نقابة المصارف لا تدخل هذه النقابة لأنك لست من مهنة المصارف أو الخازن ، وبالتالي كلمة المهني يمكن تفسيرها أكثر من اتجاه . لهذا السبب نطرح كلمة هيئة عمالية حتى لا يصير ليس في يوم من الأيام إذا كنا نشروع للمستقبل . أنا لا أعترض على كلمة مهنة وكل عمل هو مهنة هذا شيء صحيح ، ولكن حتى لا تنسر في يوم من الأيام أنه أنت في نقابة

المصارف وتعمل سائق أنت خارج النقابة ، أو أنت حارس على باب هذه المصحة . ولهذا السبب الهيئة العمالية أشمل ومن ناحية تشريعية لا يوجد أي تفسير آخر ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي أرجو أن لا يفهم أن لدينا إصراراً على تعبير "مهني" ، لكن هذا التعبير موجود في القانون المعمول به والإلغاء يصبح هدفاً ، وأنا إنسان أعمل في حقن التشريع المشروع لا يلفو ، إن وجد في قانون قائم تعبير وألفاء لا بد وأن يكون وراء إلغاء هدفاً . وأنا أعتقد أن الهدف الذي سيستحق سكون أن العمل ليس مهنة . اقرأ القانون السابق يقول " هيئة مهنة للعمال " والشطب سيذهب إلى معكوس الأمر .

ثانياً :- ما ذهب إليه الأخ مصطفى عند قوله أنه أنا أنعاف فكرة السواقين ما يكونوا في نقابة المصارف ، لا ليس وارد هذا الكلام لأنها إسمها نقابة العاملين في المصارف وليس نقابة المصرفيين ، نقابة العاملين في الخدمات الصحية وليس نقابة المتخصصين في الصحة . وبالتالي هذا النص جلي أنه حامل نص إطلاقي وشمولي ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح للزمنيل بأن يستأخر عن كلمة مهنة مهنة بهيئة عمالية ، هكذا اقتراح الدكتور مصطفى ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفرز الاقتراح . الآن نحن الخالصة ما هو سعادة المقرر .

السيد المقرر : المخالفة تحدثت عن ضرورة إنشاء نقابة لأصحاب العمل .

معالي رئيس المجلس : أين تدخل هذه سيادة توجان ؟

السيدة توجان فيصل : تعريف النقابة يصبح تنظيم عمالي أو لأصحاب العمل بشكل وفق هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : هذا نص المشروع ، سنصوت بالتسلسل وما فيه داهي للتصويت على المخالفة أبدأ ، ألا بعد قرار اللجنة . من مع قرار اللجنة ؟ موافقة على قرار اللجنة . البند الذي يليه .

السيد المقرر :

الهيئة الإدارية : الهيئة الإدارية للنقابة .

قرار اللجنة القانونية

الهيئة الإدارية : موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

النوع العمالي الجماعي : كل خلاف بين مجموعة من العمال أو نقابة عمال وبين صاحب عمل أو أكثر أو نقابة أصحاب عمل حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو تفسير هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجب بشأن القضايا المتعلقة بشروط العمل .

هكذا عند الفصل



## قرار اللجنة القانونية

النزاع العمالي الجماعي : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :

النزاع العمالي الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب العمل أو الهيئة حول تطبيق عقد عمل أو يتعلق بظرف العمل .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح ، الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً يمكن التعريف الذي عند اللجنة القانونية لا أعرف هل هو خطأ مطبعي أم لا ؟ هي مكتوبة " ينشأ " وهي الأصل ينشأ .

أنا أقترح الجهات التي لها الصلاحية في تولي النزاع من الطرف الأول أن لا تقتصر على العامل أو مجموعة العمال أو النقابة العمالية وأن تعطي المجال أيضاً لاتحاد نقابات العمال . يعني أن تكون هناك ثلاثة أطراف معنية بالموضوع وهذا ليس ببدلاً عن النقابة ، لكن النقابة هي عضو في اتحاد نقابات العمال أيضاً يكون رديف لها هذا الاتحاد بغض النظر عن الواقع للوجود ، نحن نشروع للآن والمستقبل .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الوزارة تتفق مع تعديل اللجنة

القانونية ولكن نود إضافة إلى آخر الجملة " بظرف العمل " أن تصبح بظروف العمل وشروطه لأن للعمل ظروف وشروط مختلفة وليس ظرف واحد ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

معالي رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الاقتراح الذي جاء من معالي الوزير لا أرى أي مانع لدينا أو خلاف حوله ، أما الحماية التي اقترحها الأخ بسام أنا أقدر الهدف الذي يقصده من وراء ذلك لكنها تريد الأمر تعقيداً . فهناك نقابات عندما ينشأ نزاع جماعي النقابة نفسها تتأهل للتصدي لهذا النزاع ، وإذا ذهبت إلى الاتحاد تطول الأمور وتجمع الأمور على العمال أصحاب الحق في النزاع . ولذلك أن تبقى للنقابة أفضل وأسرع وأكثر تحصيلاً للعمال ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً لمعالي رئيس اللجنة لكن نحن نعرف أن بعض النزاعات التي تنشأ وتقف لها النقابات أحياناً تكون في وضع فيه ضعف ، وما دام اتحاد نقابات العمال هو للمعني بهذه النقابات وهو أصلاً تشكل ما المبرر لتشكيل اتحاد نقابات العمال ؟ الاتحاد نشأ ليضم مجموعة من هذه النقابات ويبلغ عنها ، نحن لا بأخذ الصيغة لتعطيلها لاتحاد

نقابات العمال ونحرم النقابة منها أو نحرم الشخص أو مجموعة الأشخاص ، نحن أعطينا الحق للشخص والمجموعة الأشخاص والنقابة والاتحاد . يعني كأننا نعطي العامل للبحث عن حقه أو الهيئة أكثر من فرصة ، فلماذا نسحب هذه الفرص ما دام يمكن إضافتها ؟ .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : النوايا الإيجابية التي يتفهمها الزميل بسام من إضافة الاتحاد العام لنقابات العمال ستؤدي الإضافة إلى عكس النوايا التي يريدها . لأن وجود مثل هذا النص يجعل من الاتحاد العام أو قيادته دائماً تعطى فرصة لكي تحمل محل النقابة المعنية ، وفي أغلب الحالات سوف تحيد هذه النقابة لصالح الجهة التي تمثلها قيادة الاتحاد . لذلك النقابات الفالسة من هيمنة قيادة اتحاد العمال عليهم يشتغلوا لصالح العمال وأهل مكة أدرى بشعابها .

معالي رئيس المجلس : دكتور أنا أرغب أن أوضح عنك إذا سمحت لي ، أنت ترغب بإضافة الاتحاد العام لنقابات العمال بالإضافة لصاحب العمل والنقابة . أعطيني الصيغة إذا سمحت .

الدكتور بسام العموش : أنا لم أقل " و " ، يعني لو قلنا بمجموعهم يقولوا النزاع .

معالي رئيس المجلس : أعطيني الصيغة إذا سمحت .

الدكتور بسام العموش : الصيغة أصحاب

معالي رئيس المجلس : الشيخ حمزة .  
السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

نقطة أردت أو أوضحها ، نحن لا نشروع لما هو قائم الآن وإذا كانت هناك ملاسبات لدى بعض الأخيرة حول الاتحاد العام لنقابات العمال فإن القرار في نهاية الأمر هو لعمالنا ، هم الذين ينتخبون اتحادهم بمثل أرادتهم ، مستقبلاً إذا كانت الظروف الآن غير ذلك . ومن هنا أنا لست مع تحييد اتحاد العمال من النزاع العمالي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : إذا سمحت لي معالي الرئيس ، زي ما حكى أخني بسام الذي يستدرجني في هذه الجلسة لتأييده .

أرجو أن أبدأ بنص التعريف ، بدايته تحدثت عن عقد عمل جماعي ، عندما نتحدث عن هذا العقد هو موقع جماعياً بين نقابة وبين صاحب العمل ، وبالتالي هذا هو النزاع العمالي . وأرجو أن ننتبه أننا نتحدث عن تعريف النزاع

الجماعي ، فلا يقوم نزاع على عقد عمل بين الاتحاد العام لنقابات العمال وبين صاحب العمل . النزاع يقوم بين من وقع عقد العمل الجماعي وهو عقد بين نقابة ورب عمل ، فالنزاع بين مختلفين هم طرفي العقد وليس هناك طرف ثالث ، ولا بعد قليل نقول ومثلين أرباب العمل ، اتحاد الغرف التجارية ، أيضاً لتحمي الطرف الآخر .

أرجو أن لا يكبر الامر بهدف حماية العامل فتسهي بضايح حقه ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح الذي اقترحه الدكتور بسام واضح بأن يضيف كلمة أو الاتحاد العام لنقابات العمال ، دكتور عبد الله يصبر أنه عنده شيء جديد ، تفضل .

الدكتور عبد الله النصور : والله اني مضر لأنه بما أن الشيخ عبد الباقي جمو غادر القاعة وأوكل الي مسألة اللغة فوجدت خطاين اللين في قرار اللجنة القانونية في الطابعة . "النزاع العمال الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وصاحب العمل ، لا يجوز بين وبين في اللغة العربية . يعني تشطب "وين" ويوضع بدلاً منها "و" .

ولكن لي سؤال إذا سمحت لي ، يقول "كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال" ما هو تعريف المجموعة ؟ يعني هل الاثنين مجموعة ؟ يعني ماذا تعني قانونياً كلمة مجموعة ؟ أصوات : أكثر من واحد .

الدكتور عبد الله النصور : من الاثنين فصاعداً ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : اقتنعت بالتعريف ؟ الدكتور عبد الله النصور : نعم سيدي . معالي رئيس المجلس : الدكتور الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي : أؤيد الإبقاء على اتحاد نقابات العمال لسببين ، السبب الاول قد يكون هناك نزاع بين نقابة أو أكثر ، يعني نقابتين أو ثلاثة أو أربعة ، فيكون ضروري وجود الاتحاد العام لنقابات العمال .

الامر الثاني ، وجود اتحاد نقابات العمال لا يلغي دور نقابة العمال كما ورد في المادة "٩٩" والمادة "١٠٠" والمادة "١٠١" ، لا يلغي دورها لأن هذه لها شخصية مستقلة وهذا له شخصية مستقلة .

ولذلك الإبقاء على اتحاد نقابات العمال أولى حتى يكون شمولي لأنه قد يكون بين خمس نقابات وبين عشر اصحاب عمل بموجب المادة "٩٩" ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح بإضافة "أو الاتحاد العام لنقابات العمال" من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : "١٦" من "٥٤" . معالي رئيس المجلس : "١٦" من "٥٤" لم يفر الاقتراح ، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الدكتور عبد الله النصور حول أخطاء اللغة العربية . تفضل رئيس اللجنة :

السيد رئيس اللجنة : سيدي الأولى والثانية في محلها ، "كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة" ، النقابة محل العمال ، "وبين صاحب عمل" . يعني بين مجموعة من العمال أو النقابة من جهة وبين صاحب العمل أو الهيئة من جهة أخرى ، فالبيتين صحيحتين .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للتصويت ، من مع قرار اللجنة القانونية مع التنويه لإضافة معالي وزير العمل ؟ نقطة نظام .

الدكتور عبد الله النصور : نقطة النظام على أنه لا يجوز لمت بين مرتين ، أنا تفهمت أن المجموعة أو النقابة هي كفة وما تبقى كفة أخرى ولكني أقول كلمة "بين" لا تكرر لغة ، ولكني أنا تفهمت من معالي أبو فيصل القصد التشريعي ، أنا أحكي لغة محضبة . "بين" الثانية تشطب ولو صح ألزمان لراهدت المجلس الكريم على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش نقطة نظام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي "فاسألوا أهل الذكر" أنا أستغرب صفت الدكتور الكركي ، فأنا أطلبه أن يتحدث .

معالي رئيس المجلس : زملائي إذا سمحوا إذا كانت القضية قضية لغوية أنا باعتقادي بعد أن نمر على المادة ، إذا كان الموضوع موضوع لغوي لا يغير من المعنى القانوني فيمكن الأصوب الرجوع للصيح في هذا الكلام . معالي الدكتور خالد .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام : هي جائزة هنا وأنها تجعل الامر أكثر وضوحاً وقد وردت بين وتكررت في اللغة في مواقع كثيرة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : حسناً معالي رئيس المجلس .

معالي رئيس اللجنة : هي مقبولة مع التصويت أو بهذا تصويت لحالها ؟

معالي رئيس المجلس : قبلت ، قبلت . السيد المقرر .

السيد المقرر :

عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب عمل او أكثر او هيئة اصحاب عمل من جهة ومجموعة عمال أو نقابة عمال أو أكثر من جهة أخرى .

قرار اللجنة القانونية

عقد العمل الجماعي : اعادة صياغته ليصبح بالنص التالي :

عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب العمل والهيئة من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : أنا أعتقد أن النص كما ورد في المشروع هو النص الاسلم .

هكذا منذ البدء



والاحكام وهو يتحدث عن الصورة بشكل واضح ، إنما النص الذي اقترحه اللجنة القانونية أنا اعتقد مع الاحترام أنه قاصر عن بيان الصور التي تصف هذا العقد .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للتصويت ، من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

السيد أحمد الكساسبة : علواً معالي الرئيس هناك نقص في التعريفات .

معالي رئيس المجلس : نقص في التعريفات ؟ كيف .

السيد أحمد الكساسبة : إذا ذهبنا إلى المادة "٧" من القانون فهناك حديث عن مفتش العمل وصلاحياته وما يقوم به ، يعني عرف الوزير والنقابة والهيئة ولم يعرف مفتش العمل . فلا بد من وضع تعريف مفتش العمل حتى نتحكم إليه عندما يرد نصه في القانون .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

مفتش العمل هو موظف في وزارة العمل وتنظيم شؤون الموظفين أمر من اختصاص السلطة التنفيذية حسب الدستور ولا يجوز إدخاله في القانون ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : الامين العام موظف ، الوزير موظف . فلو قرأنا المادة "٧" التي تقول "تحدد مهام مفتش العمل" وهنا مفتش العمل وردت بصفته مفتش عمل . ما المانع أن أكتب أن مفتش العمل هو الموظف الذي يمينه وزير العمل ليقوم بكله وكله حتى ما أكون في حيرة مستقبلاً .

معالي رئيس المجلس : وضع رأيك ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي أرجو أن يعرف أن التعريفات ليست جميعاً تفسير ، بعض من التعريفات ومنها الوزير ليس تفسيراً للوزير ، فلم يقل الوزير هو ذلك الشخص المعين وفقاً لأحكام الدستور ، هذا للاختصار . تكرر كلمة وزير العمل مرة فليختصرها قال الوزير وزير العمل ، فحيثما وردت كلمة الوزير دون أن ترفق بصفة أخرى تعني وزير العمل ، والأمين العام كذلك .

لو أردت أن تختصر مفتش العمل أن تقول المفتش تعني مفتش العمل ممكن ، أما لا يجوز أن تحدد وظيفة موظف بقانون لأن الأصل الدستوري أن شؤون الموظفين تنظم بأنظمة سنناً لأحكام الدستور . إذا كان المقصود الاختصار المفتش يعني مفتش العمل ، الحكومة لا اعتراض لديها . أما إذا أريد تحديد وظيفة مفتش العمل بالقانون فهو أمر نعتقد أن الدستور قد حسبه بنظام ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قبل أن تنتقل للمادة "٣" المادة "٧" بمجملها هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة ٣- تطبيق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء :-

أ. للموظفين العاملين وموظفي البلديات .  
قرار اللجنة القانونية  
- موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : أنا مع شطب الموظفين العاملين وموظفي البلديات لأن موظفي البلديات مستخدمين يحق لهم الانتماء إلى البلديات .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أرجو العودة إلى قرار لم يمر عليه مرور الدهر فلم يجتز عمره العام وهو قرار المجلس المعالي لتفسير الدستور حول حق الموظفين بتشكيل نقابات ، وتفسير الدستور جزء من الدستور . وبالتالي لم يعد من حق الموظفين أن يشكلوا نقابات ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : الحقيقة أنا عندي اقتراح حول الفقرة "٣" و "د" لتصبح المادة كالتالي :-

معالي رئيس المجلس : خيلنا في الفقرة "٣" إذا سمحت .

الدكتور مصطفى شنيكات : لا كاملة على أساس شطب الفقرة "٣" و "د" لتصبح كالتالي :- تطبيق أحكام هذا القانون على جميع العمال والموظفين وعمال الزراعة باستثناء من هم خاضعون لنظام الخدمة المدنية . لأن الموظفين العاملين وموظفي البلديات وعمال الزراعة هم عمال يعملون بأجر وتطبق عليهم أحكام قانون العمل وليس قانون الخدمة المدنية ، وبالتالي من حقهم أن تنطبق عليهم أحكام هذا القانون . اقتراحي شطب الفقرة "٣" و "د" .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

أرجو أن لا يخلط بين من تنطبق عليهم أحكام نظام الخدمة المدنية ومن تنطبق عليهم أحكام قانون العمل . نحن الآن في ظل قانون عمل ساري المفعول ، يطبق هذا القانون على بعض الذين يعملون في الدولة باعتبارهم عمالاً . عمال المياومة يطبق عليهم قانون العمل ولو كانوا في وزارة التربية أو في وزارة الصحة أو وزارة الأشغال أو في أي دائرة حكومية ينطبق عليهم قانون العمل ، لكن موظفي البلديات ، عبارة الموظفين تعني الموظفين الذين ينطبق عليهم نظام موظفي البلديات . ويطبق نظام موظفي البلديات بحيث أن موظف البلدية خاضع لنظام الخدمة المدنية إلا إذا لم يوجد نص في نظام الخدمة المدنية فيعمل بالنظام الذي هو في البلديات .

موظف البلدية قد يصل الدرجة الأولى

وقد يصل إلى الدرجة الخاصة ويحصل على جواز السفر الخاص ، وهذا حاصل وواقع في الواقع العملي لأنه موظف حسب أحكام نظام الخدمة المدنية . لكن العامل في البلديات إذا كان عامل نقابات أو عامل طرق أو عامل زراعة أو مهما كان فهو عامل ينطبق عليه قانون العمل .

لذلك التعريف كما جاء ليس ظلم لأحد أو به إجحاف بحق أحد . التعريف كما ورد هو تعريف سليم وتعريف صحيح وهو يميز بين الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكام نظام الخدمة المدنية وبين العمال الذين يحتاجون إلى أن ينطبق عليهم قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

سؤالي موجه إلى معالي رئيس اللجنة القانونية ، في الفقرة "ب" لماذا يحرم أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه من الاستفادة من أحكام هذا القانون ، مع العلم أن كثيراً من أصحاب العمل يشغلون أبناءهم أو بناتهم في مشاريعهم مقابل أجر شهري ويدفعون نسبة من رواتبهم إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي ؟

السيد رئيس اللجنة : جواباً للأخ طلال نحن نعلمنا "دون أجر" ، يعني الذي يشتغل مع أبوه بدون أجر . معناه مفهوم المخالفة للنص الذي يعمل بأجر ينطبق عليه القانون ، لكن الذي يعمل

بدون أجر كما هو قرار اللجنة هو الذي لا ينطبق عليه القانون .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً لك ، حتى يتحقق ما ذكره معالي رئيس اللجنة بخصوص موظفي البلديات لا بد من قيد ، الذين يعملون بصفة عمال في البلديات لا يجوز استثنائهم وهذا ما أراده وقصده . لكن بما أننا نتحدث عن تشريع ونص قانوني فأنا أقترح أن نضع قيد هنا موظفي البلديات المصنفين حتى يكون هناك تحديد ، أما غير المصنف فهو من العمال الذين ينطبق عليهم قانون العمل .

معالي رئيس المجلس : الرميل يقترح إضافة موظفي البلديات المصنفين . معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : فقط للتوضيح ، لو أننا عرفنا الهدف لصفا النتيجة المطلوبة ، للموظفون مصنفون أو غير مصنفين خاضعون لنظام الخدمة المدنية وللأنظمة الخاصة ، غير الخاضعين ضم من يعملوا عمال مياومة يصبحون حكماً خاضعين لقانون العمل .

وبالنسبة للتفسير الدستوري عندما تكلم عن الموظف لم يقل الموظف المصنف أو غير المصنف قال الموظف بالمطلق وكلاهما خاضعون . إذا فلت لنظام الخدمة المدنية ما رأيك بالأنظمة الأخرى الصادرة وفقاً لأحكام الدستور والتي نتحدث عن موظفين ، فكأننا أيضاً نقول فوق التفسير الدستوري .

### قرار اللجنة القانونية

ج- إعادة صياغته ليصبح بالنص التالي :-  
خدم المنازل وبساتينها وطهاياتها ومن في حكمهم .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : أنا استأسل لماذا استثنى هؤلاء ؟ أليسوا عمالاً لهم حقوق ينبغي أن تصان حقوقهم ، فلماذا يستثنى هؤلاء من أن يكونوا خاضعين لهذا القانون ؟ .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس .

إذا رجعنا إلى تعريف العمل في الصفحة الأولى من هذا القانون حيث يقول التعريف "كل جهد بشري فكري أو جسماني يبذل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي مؤقت أو موسمي" . آلاف وربما عشرات الآلاف من الخدم في المجتمع بأي حق يستثنون من هذا القانون ؟ فكم من خادم في منزل أو طاهي أفنى حياته ثم يطلع مثل مصيفين الغرير لا صيف صيف ولا شتا شتاً ، أو زي فقراء اليهود لا دنيا ولا آخرة . بأي حق هذا ؟

والله عز وجل يقول "لا أخضع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى" ، هنا كلمة عامل جاءت لكثرة بعد نفي تفهيد العموم والشمول . فلذلك يحرم شرعاً وقانوناً وإنسانية إستثناء هؤلاء الخدم ومن كان في منزلهم .. وشكراً .

ما قالته المادة "الموظف" ، من تنطبق عليه صفة الموظف حكماً ليس تابعاً . وبالتالي من تنطبق عليه شروط العامل عمل في الدولة أو في البلديات أو غيرها فهو خاضع لقانون العمل والعمال .. شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور بسام العموش : عمال المياومة لا ينطبق عليهم أنهم موظفون في البلديات ؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نص لنظام الموظفين في البلديات يقول ينطبق هذا النظام ولا يشمل العاملين بالمياومة .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اقترح الدكتور مصطفى شنيكات بنسب الفقرة "أ" من مع هذا الاقتراح ؟ أنت وجارك فقط ، قرار اللجنة القانونية ، من مع هذا القرار ؟ موافقة .

السيد المقرر :

ب. أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه .

### قرار اللجنة القانونية

ب. موافقة بعد إضافة عبارة (دون أجر) إلى آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

ج. خدم البيوت وبساتينها وطهايات المنازل ومن في حكمهم .



معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : حقيقة تم استثناء هذه الفئات وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تصون حرمة المنازل .. شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، مطروح قرار اللجنة القانونية ، من مع قرار اللجنة ؟ ما هو اقتراحك يا شيخ .

السيد عبد المنعم أبو زلط : اقتراحي معالي الرئيس أن لا يستثنى الخدم ومن في منزلهم من هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : يعني الاقتراح حذف الفقرة " ج " ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

د. عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء شمولهم بأحكام هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية .

د- مرافقة بهذا إضافة عبارة ( بتسبب الوزير ) إلى آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : الحقيقة أنا مع استثناء عمال الزراعة ، لكن الان في الأردن شركات زراعية بحجم كبير ومنها من تستخدم

أكثر من " ٥٠ " دائم . ولذلك إقترحي المحدد ليس استثناء عمال الزراعة ما عدا الشركات الزراعية التي يزيد رأسمالها عن مئة ألف دينار . معالي رئيس المجلس : دكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي انهم تماماً دواع الزميل خليل حدادين ، ولكن إذا رتبنا على تألف وقيام الشركات أعباءً ومتاعب ومشاكل عمالية فإن هذا سيكون سبباً لعدم نشوء وقيام هذه الشركات التي من المرغوب جداً أن تقوم .

فمن المبكر جداً أن نعطي سبب إضافي لتصميم حياة هؤلاء الناس . أنا أؤيده في الهدف لكن لا أؤيده في التوقيت ، في الوقت الحاضر هذا ليس مرغوباً ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الفقرة " د " صياغتها وإضافة اللجنة بمكانها ، الحذر الذي أثاره الزميل بالنسبة لعمال الزراعة إذا كان هناك شركات المشروع احتاط " ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء شمولهم بأحكام هذا القانون " . فعلى كل مجموعة عمال دائمين في شركة تتقدم بطلب إلى مجلس الوزراء بأنه نحن عمال دائمين ونتبع والشركة قادرة على أن توفينا حقوقنا حسب قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي ، أعتمد أن الحذر منتهي .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أنا تساؤلي الحقيقة من اللجنة القانونية ومن وزارة العمل . يعني ما الحكمة من استثناء عمال الزراعة من أحكام هذا القانون ؟ .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

عمال الزراعة عادة ينظر إليهم كأهم عمال مواسم ، معظمهم من عمال المواسم .

ولكن هناك تخصصات مختلفة في مجال الزراعة ويمكن شمول بعض الذين يعملون في هذه التخصصات في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية في البلد ، وأعطي مثال عمال المشاتل وعمال الري الدائم ، عمال الآلات الميكانيكية ، وغيرها . وأعتمد أن هذا التوجه سيكون بداية شمولية عمال الزراعة تحت مظلة هذا القانون ، ولكن في الطرف الحالي أعتقد أن ما ذهبت إليه اللجنة القانونية يابي هذا المطلب ويعطي للوزير الصلاحيات لشمول بعض هذه الفئات تحت مظلة القانون .... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام شيخ عبد المنعم .

لذلك كي نحتمي هذا القطاع ونتيح له مجال أن تشجع العامل الأردني أن يعمل بالزراعة علينا أن نحتمي حقوقه وأول حقوقه أن يكون عضو في نقابة وأن يتسبب إلى النقابة . لذلك

السيد عبد المنعم أبو زلط : بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس ، من باب الحفاظ على سمعة الرئاسة الجليلة نحن في جزء من ملاك المسجد .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي أرجوك لا تعرض بسمعة الرئاسة الجليلة ، أنا بذي أنتهي من المادة وأرفع الجلسة .

السيد عبد المنعم أبو زلط : الصلاة الان تمام .

معالي رئيس المجلس : أرجوك يا سيدي أنا كمان مسلم مثلك أعرف الصلاة . السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

إقترحي هو شطب الفقرة التي تعيق حق عمال الزراعة ، وذلك كل شكواتنا من أن العمالة الوافدة هي التي تشتغل بالزراعة وعمالنا لا يشتغلوا في الزراعة سببها أن العمال الزراعيين ليست مصانة حقوقهم ، ما عندهم تأمين صحي ، ما عندهم ضمان اجتماعي ، رب العمل يتعامل معه بعلاقة الاقطاعي والعبد وإلى غير ذلك .

أطالب بشطب الفقرة "د" لأنها تمنع عمال الزراعة . وهناك إتفاقية صادرة عن منظمة العمل الدولية رقم "١٤١" لعام ١٩٧٥ توصي جميع دول العالم بالاهتمام بالعمال الزراعيين والسماح لهم بالانتماء إلى نقابة . لذلك أرجو أن لا تختلف نحن في الأردن عن هذه الاتفاقية ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، زملائي الافاضل هناك إقتراحين ، اقترح بشطب فقرة عمال الزراعة واقترح من الاخ خليل باستثناء الشركات التي يتجاوز رأس مالها مئة ألف دينار . معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : فقط اوضح صورة للاخوان .. أولاً إذا قرأ الاخوان النص فيجدون أن ما ذهب اليه الاخ خليل وارد ، أن مجلس الوزراء إذا وجد عملاً زراعياً له صفة الانتماء والديمومة سيفرض تطبيق القانون على هؤلاء العمال أو على نوعية من العمل الزراعي . أما العمل اليومي في قطاف أي سلعة كيف ستضمنه لأطوار هذا القانون ؟ وكيف ستصوغ هذه الملاحظة ؟ مع رجائي التركيز على أن هذا الوطن يفخر بأنه بتاريخه لم يعرف علاقة الإقطاعي بالبعد ، وأن هذا الوطن منذ أن عاش ما عرف الإقطاع يوماً وما عرف العبيد يوماً ما فأرجو أن لا تمدهم إلى قانون العمل .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : زملائي هل فيه إضافات ؟ تفضل أخ مصطفى .

الدكتور مصطفى شيكات : عندما نتحدث عن الزراعة نتحدث عن اقتصاد ،

ونطرح أيضاً صباح مساء عن الخصخصة وتحدث عن المزرعة التجارية . حالياً عندما المزرعة التجارية ، وأنا مع المزرعة الأسرية ، لكن الموجود في بلدنا المزرعة التجارية وهذه تشكل عمال وعندما في النص تعريفات عن العمل الموسمي ، حتى عمال المشاتل ، الحقيقة هذا قطاع كبير جداً وهنا تأتي قضية الوالدين واستغلالهم لأنهم ليس لديهم حقوق ، وهذا يؤدي إلى عزوف الأردنيين عن العمل في قطاع الزراعة لعدم حمايتهم .

فشمول العمال الزراعيين ضمن أحكام هذا القانون يشكل رندا للاقتصاد الأردني وتطويره ، بل العكس تترك الفرصة لأصحاب رأس المال للتحكم بهؤلاء الناس ، حقيقة ليست قضية عبد وإقطاع بمعنى الكلمة لكن بصورة أخرى ، بشكل آخر ، أصحاب رأس المال حقيقة يفضلوا تشغيل العمال الوافدين لأنهم ما لهم التزامات وحقوق . لهذا السبب شمولهم بشكل ضرورة وطنية ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، سيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة من جهة رأي اللجنة والحكومة لأنه فيه عمال يشتغلوا شهر وشهرين يصعب أن نضع أعبائهم على صاحب العمل وليست كل المزارع تجارية ، وأيضاً هنالك عمال في مزارع تجارية يتم استئناهم ولا تنظم أمورهم ، ويحت هذا الموضوع بتفاصيله يصعب الآن في هذه الجلسة .

فأنا أقترح أنه هنا عندما نقر كما هي

معالي رئيس المجلس : دكتور عويضة . الدكتور محمد عويضة : أنا أثني على ما ذكره الزملاء أولاً ، ثم القانون يتكلم عن عمل موسمي وعمل جزئي ... الخ . وإحالة الموضوع إلى تنسيب معالي الوزير أو مجلس الوزراء ، نحن عندما الآن عمال يعملون في قطاعات من حقهم أن يكون لهم نقابة وفق القانون وإذا تكلم أو تحرك واحد منهم مثل عمال الادوية كلما تتحرك مجموعة لتطالب بالنقابة يفصلون ، وبين يدي الرئاسة قضايا من هذا القبيل .

ولذلك أنا أخشى أن هذا النص يحول بين مجموعات من المزارعين وبين التحرك للوصول إلى حقوقهم العمالية والنقابية مخافة أن يفصلوا إذا طالبوا ، ولذلك أطلب وأرجو من الاخوة أن يقرروا مع هذه الشريحة الواسعة ومع اقتصادنا في هذه القضية بشطب الفقرة "د" من هذا الاستثناء .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك إقتراحين قبل التصويت على قرار اللجنة القانونية ، إقترح بشطب الفقرة "د" من مع هذا الإقترح ؟ لم ينجح الإقترح . الإقترح الآخر الذي اقترحه الاستاذ خليل بإضافة ما عدا الشركات التي يزيد رأسمالها عن مئة ألف دينار . اقترح الاخ خليل أن تكون الفقرة "د" كالتالي : عمال الزراعة ما عدا الذين يعملون في الشركات التي يزيد رأسمالها عن مئة ألف دينار .. ثم يكمل الفقرة . من مع هذا الإقترح ؟ أيضاً لم يفر الإقترح . من مع قرار اللجنة القانونية ؟ تعد الاصوات .

وبقي مجلس الوزراء استثناء بعض العمال الزراعيين لتعتبر هذا اجراء مؤقت ولحيل على اللجنة الزراعية دراسة وضع العمال الواقعين لأن اللجنة الزراعية المفروض أن لديها مصادر معلومات ولديها من يمينها بالمصادر ، لتعطينا دراسة معينة تعيننا على أن تأتي لاحقاً . ونرفق فصل معين بهذا القانون ...

معالي رئيس المجلس : يعني غير متيسر هذا الآن يا سيدة توجان ، الآن أماننا المادة .

السيدة توجان فيصل : الآن نحيله لأن الموضوع يصعب البت فيه هنا ، وإذا تبينا في إلحاق العمال الزراعيين الفصول القادمة كلها تتناول العمال وكأهمهم كالمهين العمل . لهذا للحق لاحقاً وليس هناك ما يمنع من إعادة تعديل القانون بإضافة فصل يخص العمال الموسمين في الزراعة .

معالي رئيس المجلس : تفضل أخ بسام .

السيد بسام حدادين : يا سيدي ، من لسميهم بالعمال الموسمين أو العمال المنقلين في الزراعة هذه ليست تهمة تمنعهم من أخذ حقوق لهم . حق الانتماء للنقابة حتى للمواطنين عن العمل من حقهم أن يكونوا أعضاء في النقابة ، وحقهم أن يأخذوا امتيازات ، وحقهم بتأمين صحي ، وحقهم بضمان اجتماعي . فكيف بعمال موجودين لشكو من وضعهم ... الخ . لذلك أنا أناشد كل الزملاء أن يتجهوا إلى هذه القضية ، "٢٠٠" انسان يدنا نحرهم حتى الضمان الاجتماعي وحق الضمان الصحي وأنا أحمل مل نائب المسؤولية إزاء هذه القضية .



السيد الأمين العام : "٣١" من "٤٢".

معالي رئيس المجلس : "٣١" من "٤٢"،  
وأرفع الجلسة للاستراحة.

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت بعد ذلك للاستئناف -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

لستنف الجلسة ، معادة مقرر اللجنة القانونية غير موجود . تفضل معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة كمقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤-أ- لا تؤثر أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق التي يمنحها للعامل أي قانون آخر أو عقد عمل أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون .

ب- يعتبر باطلاً كل عقد أو اتفاق سواء أبرم قبل هذا القانون أو بعده يتنازل بوجهه أي عامل عن أي حق من الحقوق التي يمنحها إياه هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : السيد ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالفقرة "ب" للأهمية وإقتراح إضافة لفظي شرط في بعد كلمة "كل" الواردة في الفقرة "ب" وذلك حتى يقع الشرط المخالف لأحكام هذا القانون باطلاً وليس العقد بكامله بأن يكون باطل لما في ذلك من خطورة ، لأنه بإمكان إبطال كل عقود العمل بالتزاع شرط من العامل وإدراجه في العقد يكون مخالف للقانون . اقترح مرة أخرى إضافة كلمتي شرط في بعد كلمة "كل" لتصبح العبارة :- يعتبر باطلاً كل شرط في عقد أو اتفاق ... الخ حتى يقع الشرط لداته باطلاً وليس العقد بالكامل .

معالي رئيس المجلس : يعني إقتراحك أن تصبح الفقرة "ب" ، يعتبر باطلاً كل شرط في عقد أو اتفاق .. الخ . إقتراح الأخ ابراهيم مطروح للتصويت ، من مع هذا الاقتراح بالإضافة لقرار اللجنة ؟ موافقة . المادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة كمقرر :

المادة كما جاءت في المشروع

الفصل الثاني

تفتيش العمل

المادة ٥- تتولى الوزارة القيام بالمهام والواجبات المنوطة بها بموجب هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك أعمال التفتيش التي يقوم بها مفتشون يمينهم الوزير من بين موظفي الوزارة لهذه الغاية .

قرار اللجنة القانونية

معالي رئيس المجلس : حسناً ، دكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

أنا أقترح إضافة النص التالي للمادة "٥"

بحيث الموجود يصبح فقرة "أ" ، وكما جاء من الحكومة أجرد كما قال الرئيس بسم حدادين ،

ويضاف الفقرة "ب" عين الوزير عدداً كافياً من مفتشي العمل المؤهلين للقيام بمهام وواجبات

التفتيش على المؤسسات وفق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة

بمقتضاه . وهذا التعديل الحقيقة ينسجم مع

اتفاقية العمل الدولية رقم "٨١" لسنة "١٩٤٧"

والمصادق عليها من الحكومة الأردنية وهي تنص

على ما يلي :- مع مراعاة شروط التوظيف في

الخدمة العامة التي تقرها القوانين أو اللوائح

الوطنية يتم تعيين مفتشي العمل إستناداً إلى

مؤهلاتهم التي تمكنهم من أداء واجباتهم ..

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

مطروح بعض التعديلات ، التعديل الذي اقترحه

الدكتور عويضة ، التعديل الذي اقترحه معالي

وزير العمل ثم قرار اللجنة القانونية .

التعديل الذي اقترحه الدكتور عويضة ،

دكتور عويضة أرجو أن تقرأ الأضافة .

الدكتور محمد عويضة : المادة "٥"

الموجودة تصبح فقرة "أ" "ويضاف فقرة "ب"

عين الوزير عدداً كافياً من مفتشي العمل المؤهلين

المادة ٥- إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

- تتولى الوزارة القيام بمهام التفتيش تطبيقاً لأحكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية

مطروح للمجلس الكريم ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي

الرئيس .

نوافق ما ذهبت إليه اللجنة القانونية ، نرى

فقط أن نضيف تتولى الوزارة القيام بمهام تفتيش

العمل تطبيقاً لأحكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : دكتور طيشتات .

الدكتور عبد الرزاق طيشتات : شكراً

معالي الرئيس .

تم الاتفاق في اللجنة القانونية على شطب

عناوين الفصول فما رأي معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة

تشطب عناوين الفصول كما ذكرت في بداية

الجلسة ؟

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي المناوين

ليست جزءاً من القانون ، عندما يطرح القانون

ويصبح قانوناً نافذاً بإمكان الحكومة إذا طبعت

هذا القانون ووزعته على الجهات المختصة أن

تضع المناوين التي تراها ، يعني ليست مشكلة

المناوين إن بقيت أو شطبت . نحن في اللجنة

قلنا تشطب المناوين ولا تعتبر جزء من القانون .

هكذا منه الأصل

للقيام بمهام وواجبات التفويض على المؤسسات وفق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

معالي رئيس المجلس : من مع الاضافة التي اقترحها الدكتور عريضة ؟ لم تنجح الاضافة . من مع اضافة معالي وزير العمل باضافة كلمة تفويض العمل بعد كلمة التفويض على اقتراح اللجنة القانونية ؟ تعد الاصوات .

السيد الامين العام : "٢١" من "٦٢" .

معالي رئيس المجلس : "٢١" من "٦٢" ، لم ينجح الاقتراح ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ واضح موافقة . نقطة نظام استاذ بسام .

السيد بسام حدادين : يا سيدي صوتنا أولاً على الاضافة ولم تنجح ، ثم صوتنا على اقتراح معالي الوزير فلم ينجح ، الان يجب أن نصوت على قرار اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : صوتنا ونجح ، المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦- يترتب على كل من اضطلع بمهام التفويض لتنفيذ أحكام هذا القانون أن يوقع تصريحاً مشفوعاً بالقسم بأن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص وأن لا ينشي الأسرار التي اضطلع عليها بحكم عمله .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٦ موافقة بعد :

- شطب عبارة ( اضطلع بمهام )

والاستعاضة عنها بعبارة ( يتولى مهام ) - شطب عبارة ( لتنفيذ أحكام هذا القانون )

- شطب كلمة ( اضطلع ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يطلع ) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح على المجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة . السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧- تحدد مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم ومكافآتهم والتزامات صاحب العمل تجاه مفتشي العمل بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٧: موافقة بعد :

- شطب العبارة التالية ( تحدد مهام مفتشي العمل ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم )

- شطب العبارة التالية ( تجاه مفتشي العمل ) والاستعاضة عنها بكلمة ( تجاههم )

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، فيه اقتراح ب حذف كلمة مكافآت وإضافة كلمة حقوق مالية ، لأنه قد تكون الامور زائدة عن حدود المكافآت . فاذا الحقوق المالية تطابقت مع

يتوب عنه ما يلي :

أ. أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مكاتبها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٨ : موافقة بعد :

أ- شطب كلمة ( مكاتبها ) والاستعاضة عنها بكلمة ( مديريتها )

ب- اضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ( والاخر وذلك في الشهر الأول من كل سنة )

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الشيخ عبد النعم .

السيد عبد النعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

أقترح أولاً :- الاستبقاء على "مكاتبها" ، السبب هناك منطلق للعمال سواء كانت صناعية أو غير صناعية مردخمة ومساعدة . تيسيراً لهم في المكاتب وتوفيراً لنفقات الخريفة . أما أن تكون هناك مديرية أو عدة مديريات في العاصمة فهذا سيكلف نفقات باهظة على خزينة الدولة ، فالمكاتب أيسر للعمال وأوفر للخريفة . لكن إن كان لا بد فأرى الاستبقاء على المكاتب إضافة للمديريات ، يعني تنشأ المديريات حالة

المكافأة فيها ولعمت ، فإن كانت زائدة فهذا أمر آخر ، أما إذا حصرناها في المكافآت فهذا أمر محدد . وبالتالي كلمة الحقوق المالية هي الأفضل في رأيي .

ثانياً :- ما اقترحه اللجنة القانونية بالنسبة لشطب عبارة " تجاه مفتشي العمل " والاستعاضة عنها بكلمة " تجاههم " أنا أتصور بصير نوع من عدم الوضوح إذا أخذنا باقتراح اللجنة في هذا الخصوص ... وشكراً .

أصوات : ثني على الاقتراح .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء ،

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس ، الحقوق المالية تشمل الراتب وتشمل العلاوات الفنية وعلاوات الدرجة وعلاوات اللغة وهي ليست المقصودة في هذا المكان ، المقصود في هذا المكان سيدي الرئيس هو مكافأة تضاف لحقوقه المالية للقيام بعملية التفويض . ولم تنظم الحقوق المالية للمفتش بموجب هذا القانون وإنما بموجب نظام الخدمة المدنية وأنظمة العلاوات المختلفة .... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ماشي أخ بسام ؟ إذن قرار اللجنة القانونية مطروح للتصويت ، موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨- يترتب على صاحب العمل أو من



الضرورة ، الوزارة المختصة هي التي تقرر ذلك ، فيستبقى حتى يبقى النص مرئياً للمارسته .

النقطة الثانية :- قضية الشهر الأول من كل سنة ، يعني لو أن صاحب العمل استقبل عاملاً في بداية شهر "٢" معنى ذلك معه فسحة أن يصبر أحد عشر شهراً لأن القانون لا يلزمه إلا في الشهر الأول . فلذلك أنا أقترح خلال ثلاثة شهور من مباشرته العمل لأن كثيراً من العمال يكونون تحت التجربة مدة شهرين . فلا يلقى هنا أن صاحب يرفع اسمه وهو تحت التجربة ثم يراه غير مناسب فيشطب عليه . فنعطي مهلة للعمال ونعطي فرصة لصاحب العمل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي أنا أعتقد أن الكلام محتمل غير ما يحتمل ، أولاً بخصوص الاشعار ليس اسريان القانون لأن رب العمل مسؤول عن أن يبلغ عن كل عامل يعين لديه وأن يبلغ الضمان الاجتماعي وأن يبدأ الاقتطاع من رواتبه . هذا مقصود به احصاء لعدد العمال في نهاية العام وحفظ لقيدهم ، ولا علاقة له لا بالفصل ولا بالعزل لأن أمر الفصل والعزل مرتبط بمواد أخرى في القانون .

الامر الثاني : عند الحديث عن المديرية هو تعزيز وتقوية لهذه المعلومات أن توجد في المراكز المتخصصة للوزارة قولا دخل للعمال أو نفقة بحملها في إيصال هذه للملزمة ، فهو أمر مطلوب من رب العمل بكتاب رسمي يرسله الى

مديرية العمل في المحافظة أو اللواء حفظاً وصوناً للقيود ولكي تصبح سجلات العمال كاملة ووافية دائماً ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : سيدي ليس بالضرورة أن نفرض حسن النية من وضع هذه المادة فقط لغايات الاحصاءات والجداول والدراسات . أنا أنظر الى المخاطر التي يمكن أن تلحق بالعمال من وجود هذه المادة أو عدم وجودها .

لذلك أنا مع شطب العبارة الاضافية المقترحة والابقاء على كلمة " والاجر " ، يعني تصنيف للمادة الأصلية كلمة العمل وموقعه والاجر . لكن على رب العمل أن يبلغ المديرية أو الوزارة عن كل عامل مستخدم عنده حتى نحفظ لهذا العامل حقوقه ، وحتى نحصى له فترة التدريب وحتى نضمن أن أدخله في الضمان الاجتماعي وحتى وحتى وحتى . لا أن نبقى الموضوع لأحد عشر شهراً وربما مثلما قال الشيخ الجليل أبو زنت يعني في الشهر الحادي عشر يسقط من السجلات وتضطر مصالح العامل .

أنا أعتقد النص الوارد من الحكومة أقبل به حتى بدون إضافة كلمة الاجر ، لكن الاضافة من اللجنة القانونية في غير مكانها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، لدي اقتراحات : الأول حذف كلمة " يرتب "

وأقترح أن يبدأ على صاحب العمل ، فيها صيغة الزام أكثر .

الامر الثاني ما أضافته اللجنة الموقرة عند قولها " والاجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة " أقترح والاجر الذي يتقاضاه .

معالي رئيس المجلس : هناك إقرار بشطب " وذلك في الشهر الاول من كل سنة " إقرار اللجنة وإضافة خلال ثلاثة شهور على المشروع الاصلي . هذا الاقتراح الذي تقدم به الشيخ عبد المنعم . الاقتراح مطروح للمجلس

بإضافة خلال ثلاثة شهور من بداية العمل ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح آخر من الدكتور بسام بشطب كلمة " يرتب " وأن تبدأ الجملة بعلى صاحب العمل . من مع هذا الاقتراح ؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : إذا سمحت لي معالي الرئيس ، "على" لا ترتبط لغوياً بما يلي :- على صاحب العمل أو من ينوب عنه رأساً تروح ما يلي .

معالي رئيس المجلس : اقتراحك دكتور بسام بأن تشطب ؟

الدكتور بسام العموش : على صاحب العمل أو من ينوب عنه أن يقوم بما يلي .

معالي رئيس المجلس : إقرار بسام أن تشطب كلمة " يرتب " وتكون استهلاكية المادة

على صاحب العمل أو من ينوب عنه أن يقوم بما يلي ... من مع هذا الاقتراح ؟ تعد الاصوات : نجح الاقتراح ، إذن بعد أن جرى التعديل الذي

أقترحه الدكتور بسام ، من مع قرار اللجنة القانونية بما فيه التعديل الذي اقترحه الدكتور بسام ؟ عفواً ما هو اقتراحك يا شيخ ؟

السيد عبد المنعم أو زنت : في صدر الفقرة " أ " من المشروع أن يرسل إشعاراً الى الوزارة أو الى أي من مكاتبها أو مديرياتها في منطقة العمل .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .

الان إقرار الدكتور بسام العموش بدل " والاجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة " وضع والاجر الذي يتقاضاه ، من مع هذا الاقتراح ؟ تعد الاصوات .

السيد الامين العام : "١٨" من "٦٤" .

معالي رئيس المجلس : "١٨" من "٦٤" ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة . مع الاخلاص بعين الاعتبار الاقتراح الذي نجم للأخ بسام بشطب كلمة " يرتب " . المادة التي تليها .

السيد المقرر :

ب. أن يحفظ في مؤسسته بالسجلات الواجب عليه الاحتفاظ بها بما في ذلك سجلات العمال والمتدربين منهم .

قرار اللجنة القانونية

ب- موافقة .

معالي رئيس المجلس : من مع القرار ؟

موافقة .

هكذا منه الأصل

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩-١- يمارس مفتش العمل أثناء قيامه بوظيفته الصلاحيات المخولة لأفراد الضابطة العدلية بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به ويعمل بالضبط الذي ينظمه في حدود وظيفته حتى يثبت غير ذلك .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٩-١- أ- موافقة .

معالي رئيس المجلس : من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

ب- للوزير بناء على تنسيب المفتش الطلب من صاحب العمل إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالذات بذلك وفي حالة تخلفه فللوزير ان يقرر اخلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بشأنها .

قرار اللجنة القانونية

ب- موافقة بعد :

- شطب عبارة ( للوزير بناء على تنسيب المفتش ) والاستعاضة عنها بكلمة ( للمفتش )

- شطب كلمة ( من ) والاستعاضة عنها بكلمة ( الى ) .

- اضافة كلمة ( خطياً ) بعد عبارة ( من تاريخ تبليغه بالذات ... )

- شطب العبارة التالية الواردة اخر الفقرة ( يقرر اخلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو صدور قرار المحكمة بشأنها ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يحيله الى المحكمة )

- اضافة الفقرة التالية :

ج- تحكم المحكمة على المخالف بعقوبة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى لاي سبب من الاسباب التقديرية الخفيفة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة بالنسبة لسحب الامر من الوزير واعطائه للمفتش اعتقد أن في ذلك خطورة كبيرة ، وإذا كان عندي عدد كبير من المفتشين ولا أدري عن أوضاعهم المالية والمادية والضعف الذي يمكن أن يكون لدى هذا الشخص ، أنا اعتقد أن الصلاحية يجب أن تكون للوزير وأن المفتش ينسب تنسيباً . وتكون دائرة الخطأ في هذا أقل ودائرة تحمل المسؤولية والنظر للأمر بعمق أفضل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : أنا أثني على ما تفضل به الدكتور بسام العموش لأنه أن تبقى المسؤولية بيد الوزير أفضل من أن تبقى بيد المفتش قد يستغل هذه المهمة .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس ، أنا أقدر ما ذهب اليه الاخ بسام ولكن اعتقد أن النتيجة معكوسة ، اللجنة القانونية كانت أكثر حرصاً من المشروع .

يجب تبسيط عملية إزالة المخالفة ، أما أن تحدث المخالفة في أبعاد نقطة في المملكة وننتظر وصول تقدير المفتش الى الوزير ، وكم ستجلس على المكاتب حتى تصل الوزير لم يصدر قرار الإزالة ويرسل الى المفتش يكون قد مر على المخالفة شهر على الأقل . هنا كل الذي أعطي للمفتش أن يرسل له الدلائل لإزالة المخالفة ، ويعرف أخي الكريم في التنظيمات الإدارية أن أي من الأوراق التي يوجهها المفتش ترسل منها نسخة الى الوزارة من أجل الرقابة . أما هنا هي محاولة تسريع في إزالة مخالفات على قانون العمل بمعنى أنها تمس العمال ولا يجوز الانتظار شهر من أجل أن يندب صاحب العمل .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذويب .

السيد محمد الذويب : الدلائل هو للمفتش فقط أما من حيث الاخلاق فالصلاحية فقط للمحكمة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : ما تفضل به معالي أو عصام هو عين الصواب للرئيس .

لأمرين ، الامر الاول أن المفتش إذا لم يرد أن ينسب لا ينسب والوزير لا يدري . فإذا اعتبرناه غير قادر على الدلائل مباشرة فأيضاً هو غير قادر على التنسيب . شرطي السير يخالف فلو أعطينا أمر تنسيب بالمخالفة لكثرت المخالفات وما كان لشرطي السير وقانون السير معنى .

فأعتقد أن التمثيل في محله وهو الذي يعطي جدوى في منع المخالفات ... وشكراً . معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً ، أنا مع قرار اللجنة القانونية " للمفتش " لكن أقترح تحويلها على المفتش ليصبح وجوباً وليس اختيارياً . يعني المفتش ليس اختيارياً أن يوقع المخالفة أو لا يوقعها ، إنما على المفتش أن يوقع المخالفة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : نحن لسنا أمام حالات مثل مخالفات السير أو مخالفات الدكاكين ، بمعنى أنها ستراكم أمام معالي الوزير كميات هائلة من المخالفات ، أظن أن الرقم مختلف والصورة مختلفة ، وعدم توجيه المخالفة أو توجيهها أيضاً هذه مسألة تتعرض لحسابات بين الطرفين بين المفتش وبين صاحب العمل . فلهذا أنا أثني على إقتراحي .

معالي رئيس المجلس : أبو سلطان تفضل .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

هكذا منه الأصل